

٩ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة
الرئيس : انتهت اجناتنا الواردة على جدول
اعمال اليوم واقترح ان يكون اجتماعنا القادم الاربعاء
الموافق ١٩٦٤/١٢/٢ ان شاء الله .

الجميع : موافقون .

الرئيس : اعلن رفع الجلسة .

(ورفعت الجلسة)

امين عام مجلس الامة

هاني غير

رئيس مجلس النواب

هاكف الفايز



مجلس النواب

مذكرات ومناقشات مجلس النواب الاردني الثامن

« العدد ٧ » الاربعاء ٢٨ رجب ١٣٨٤ هـ . الموافق ٢ كانون اول ١٩٦٤ م . « الجلد ٩ »

مجلس النواب

الجلسة السابعة يوم الاربعاء في ٢ كانون اول سنة ١٩٦٤

جَدْوَلُ الْأَعْمَالِ

صفحة

١٥٩

(ووفق عليه)

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

١٥٩

٢ - الأجازات والاعتذارات :

١٥٩

أ - معلرة السيد أميل صافيه .

ووفق على قبول

١٥٩

ب - محمد الحشاش .

معلرهم

١٦٠

ج - فوزي جزار .

تعريف

- ١ - اعذر ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الامين العام الاستاذ : هاني غير .
- ٢ - قام بتنفيذ هذا المحضر هيئة مؤلفة من السادة : خليل عصفور وعدلان بعيون وناظم مرزوق .
- ٣ - اشرف ودقق هذا العدد في المطبعة مأمور الخطة السيد : وليد التجداوي .

هكذا في الأصل

صفحة

١٦٠

١٦٠

١٦٥

١٦٦

١٦٧

١٦٧

١٦٧

١٦٨

١٦٩

١٧١

١٧٢

١٧٣

١٧٤

١٧٧

١٨٥

١٨٦

١٩٠

١٩١

١٩٣

١٩٣

١٩٣

١٩٦

بعد المناقشة قرر المجلس بالاجماع بأحالة الموضوع الى اللجنة الاقتصادية للبيئة عمن
مجلس النواب لوضع التقرارات والتوصيات اللازمة .

٣ - مناقشة موضوع شركة البوتاس العربية .

ناقش الموضوع حضرات النواب المحترمين السادة :

أ - نائب القدس السيد علي الدجاني .

ب - « « « كامل عريقات .

ج - « معان « ابراهيم كريسشان .

د - « نابلس « حفزي المحيس . (انظر ٥)

هـ - « رام الله « محمد البرغوثي .

و - « نابلس « عبد الزادر الصالح . (انظر ٥٥)

ز - « اربد « فضل الدلقموني .

ح - « عجلون « سليمان القضاة .

ط - « عمان « فضيلة الشيخ الاستاذ عبد الباقي عجمو .

ي - « الكرك « السيد صلاح السحجات .

ك - « عمان « السيد موسى ابو الراغب .

ل - جواب معالي وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الاقتصاد

الوطني على كتابات حضرات النواب المحترمين :

م - مناقشة الاعضاء للمدير العام لشركة البوتاس العربية .

ن - كلمة دولة رئيس الوزراء الأفخم .

٤ - مناقشة تقرير ديوان المحاسبة الثالث عشر وقرار اللجنة المالية رقم (٥) بشأنه .

ناقش الموضوع كل من حضرات النواب :

أ - كلمة نائب الكرك السيد صلاح السحجات .

ب - بيان معالي وزير المالية .

ج - كلمة نائب الكرك السيد صالح الخجالي .

د - كلمة نائب عمان السيد عبد الرحمن خليفه .

هـ - كلمة نائب عمان فضيلة الشيخ الاستاذ عبد الباقي عجمو .

و - كلمة نائب القدس السيد علي الدجاني .

* كلمة نائب السيد حلفي يعجل نائب نابلس

* * * * * عبد الزادر الصالح نائب نابلس

صفحة

١٩٦

١٩٧

١٩٩

١٩٩

٢٠٠

٢٠٢

٢٠٣

٢٠٧

ز - كلمة نائب الخليل السيد صدقي الجمبري .

ح - كلمة نائب اربد السيد سامي حداد .

ط - كلمة نائب جنين السيد معروف ربيع .

ي - كلمة نائب عجلون السيد سليمان القضاة .

ك - بيان دولة رئيس الوزراء الأفخم .

ل - كلمة نائب اربد السيد فضل الدلقموني .

م - كلمة نائب الطفيلة السيد وحيد العوران .

ووفق على القرار مع بعض التعديل وارسل الحكومة .

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . (لم تعين)

*** كلمة معالي وزير الخارجية .

مكتبة الامم المتحدة

مجلس النواب

مؤخر الجلسه

اجتمع المجلس عنا وينصاب قانوني في الساعة
العاشرة صباحاً يوم الاربعاء الواقع في ١٢/١٢/٩٦
برئاسة معالي السيد عاكف الفسايز رئيس المجلس
ويحضر أمين عام مجلس الأمة الأستاذ هادي خير .
وتنيب بالجزء : - الدكتور قاسم الربيعي
وتنيب بمتنزا : - السيدان محمد خشان
واميل حنا صافيه .

وتغيب بدون معارة : - المادة وصفى ميرز
شهادة الطوال خلف الطلوحى اسماعيل حجـازي
وعيسى عقل .

وحضر من الحكومة دولة السيد بهجت التلهوني
رئيس الوزراء ووزير العدلية واصحاب المعالي
السادة : - هاشم الجيوسي وزير المالية ، سليم
البخيت وزير الاشغال العامة ، الدكتور امين عجاج
وزير الصحة ، بشير الصباغ وزير التربية والتعليم
امين يونس الحسني وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ،
كامل عي الدين وزير الانشاء والتعمير ، نظام الشراي
وزير الدفاع والمواصلات ، قدري طوقان وزير
الخارجية ، محمد زبال العروطي وزير الداخلية ،
احمد الازوي وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ،
خالد الحاج حنين وزير الزراعة . وقد حضر الجلسة
عطوفة رئيس ديوان المحاسبة السيد محمد عبد المهدي
خليفه كما حضر الجلسة معالي السيد نعمان داود مدير
شركة البوتاس العربية بناء على دعوة الحكومة .

افتتاح الجلسة

الرئيس : النصاب قانوني، أعلن افتتاح الجلسة.
بسم الله الرحمن الرحيم .
نبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول
اعمال اليوم .

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة .
الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعني الأمين العام من تلاوته .

٢ - الاجارات والاعتذارات الواردة

الرئيس : تتلى الاجازات والاعتذارات .

الامين العام : وردت المعذرة التالية من السيد
اميل حنا صافيه
معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
تحية طيبة ، وبعد ، ،
لاسباب مرضية اعتذر عن حضور جلسة اليوم.
واقبلوا تحاتي ، ،

٢٠١٢٪ ١٩٦٤
نائب القلمس
اميل صافيه

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معاذته؟
الجميع : موافقون

(۷)

الامين العام : وهذه معملرة من السيد محمد الخشمان
معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
أرجو قبول معملرتي عن حضور جلسة اليوم
بسبب مرضي متمنيا لكم والزملاء الكرام التوفيق .
١٩٦٤ / ١٢ / ٢
نائب السلط

١٩٦٤/١٢/٢ نائب السلط
مجلسا الشومان

٥٧٠ (١١١١) ١١١١

وإذا كان بعض حضرات النواب يرغب أن يرد عليها فيما كانه ذلك .

(i)

الرئيس : الكلمة الآن للسيد علي الدجاني ،
فليتفضل .

السيد علي الدجاني نائب الرئيس :

معالي الرئيس ، حضرات السادة المحترمين

اصحوا لي اولا ان اعرب عن شكري وتقديرى لكل من أزر وأيد إجراء هذه المناقشة في مشروع مشروط البوتاس الاردني ، وأن اغتنم هذه المناسبة لكي اتني على الخطوة الحكيمة، الحميدة التي استأجر رئيس مجلسنا لتشجيع الفاعل البنائي البناء اعتمادا على ما للفاعل المثمر من أثر يبره المادي في تعميم مسؤولية الديمقراطية السياسية، وانه اشمله من مسؤوليات اخرى

ويوحى من هذا الدافع ، فقد تقدمت باقتراح
للمناقشة مشروع البوتاس ، وتفضل دولة رئيس الوزراء
فاستجاب لهذه الرغبة ، فكان لقاءنا هذا اليوم
للمذاكرة في هذا الموضوع .

واسمحوا لي أن أقول بانني في معالجي لهذا الموضوع ساهمت باعتبارين اومسلكين اعتبرهما أساسيتين من اجل التوصل الى اجدى الغايات تقها وفائدة اولها : الحيلولة من اثاره اية شكوك حول جدوى الاستثمار المالي في الاردن بوجه عام وفي هذا المشروع بوجه خاص ، نرفاقم أن يسبب ذلك ردود فعل غير محموده .

ثانيهما: الحرص على الموضوعية في المناقشة وعدم تجاوز نطاقها.

وعلی ضوء هذين الاعتبارين استطیع أن أقول :
ليس "المهم" من هنا على ضوء لكن المهم أن يتبدى

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتة ؟
الجميع : موافقون .

(ज)

الامين العام : اتلو عليكم الآن طلب اجازة مقدم
من السيد فوزي بجرار

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
تحية طيبة وبعد ، ،

أرجو منحي اجازة لمدة شهر السفر الى الكويت
لزيارة بعض اثارني .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،

۱۹۶۶/۱۲/۲ نائب جنین

٣ - مناقشة موضوع شركة البروتاس العربية

الرئيس : نأتي الآن الى موضوع مناقشة
شركة البوتاس العربية ، فمن يود الكلام أرجو ان
يسجل اسمه لدى عطوفة الامين العام .

(وهنا أبدأ حضرات النواب المحترمين السادة
التالية أسماءهم رغبته في الكلام :

علي الدجاني ، كامل عريقات ، ابراهيم
كرريشان ، حفظي ملحس ، محمد البرغوثي ، عبد
القادر الصالح ، فضل الدلتومني ، سلمان القضاة
عبد الباقي جندو ، صلاح بصيات وموسى ابوالراغب).

السيد أبو الراغب : أقترح أن تبدأ الحكومة
بتلاوة بيانها حول هذا الموضوع ومن ثم المناقشة من
قبل حضرات النواب

الرئيس : أرجو ان ابين للمجلس الكريم بأن
حضرات النواب هم الذين تقدموا بطلب مناقشة هذا
الموضوع. فالآن يتكلم النواب ويعرض الحكومة ترد

如月一日

الى الصواب وان تتلاقى الاجتهادات على صعيد واحد يؤدي الى تحقيق الغاية المقصودة .

ويمكن حصر الموضوع فكرة وغاية ضمن الاطار التالي :-

١ - المراحل التي مر بها مشروع استغلال البوتاس .

٢ - اقتراحات مستقبل المشروع .

وفي عن البيان أن الناحية الحساسة في الموضوع هي ناحية الاستثمار وما يترتب عليها وهذه بدورها تستلزم تأكيد سلامة المشروع وأن القصد من مناقشته هو تنشيطه وتحقيق غاياته ، وإثبات الكفاية الأردنية في الاضطلاع بالمسؤولية ، وهو امر توجبه ضروره المحافظة على سمعة هذا البلد الاقتصادية وسلامة الاستثمارات المالية من وطنية واجتنبه .

اولاً : مراحل استغلال البوتاس

لا بد أولاً من استعراض حقيقتين واقعتين :-

الحقيقة الأولى

انه عندما حلت الصهيونية على أرض فلسطين سارعت الى انشاء خمس مرافق او مؤسسات : الجامعة العربية - ومعهده البحوث العلمية ومعهده العلوم التطبيقية - وشركة وتبرغ للكهرباء - وشركة البوتاس لاستغلال املاح البحر الميت . وبناء موطىء قدم في التواصي الثاني من البلاد . وقد بدأ مشروع البوتاس سنة ١٩٢١ وقضى من اشواط عمره حتى الآن اربعين عاماً بالتمام منتجا حالياً اربعمئة ألف طن ومستهلكاً انتاج مليون طن بعد خمس سنوات .

الحقيقة الثانية

ان وعد بلفور دعا الى وضع فلسطين في ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية تساعد على انشاء الوطن القومي اليهودي . وقد نشرت في اواخر العام الماضي

بعض الوثائق التي اكدت ان معنى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لم يقصد به فلسطين فحسب وانما ايضا البلاد العربية عامة كي لا تقوى هذه البلاد ابداً على مقاومة الوطن القومي عند انشائه وقيامه في دولة اسرائيل .

ويستتج من الحقيقة الأولى أن للبوتاس اسواقاً دولية وانه مشروع قومي عام يجب ان يغدو به البحر الميت بحراً « حياً » .

ومن الحقيقة الثانية ان السياسات الغادرة دوراً بعيداً في تأخير التنمية العربية بوجه عام . ومن عينا هاتين الحقيقتين لاشك اننا ففتح عيوننا تجاهية محاولة لصد خطواتنا عن السير في مشاريع التنمية الاقتصادية لاسيما اذا كانت من الثروات القومية ذات الأثر في ازدهار الوطن العربي .

ويعد اهتمام الأردن الفعلي بمشروع البوتاس الى سنة ١٩٥٣ وكانت تقصنا الخبره العلمية والعملية في هذا الميدان . وقد اوجب هذا النقص دعوة الخبراء من مؤسسات وبلاد مختلفة والتعاقد مع شركات استشارية من جنسيات متعددة غربية طبعاً وتتابع مراحل هذه الاستشارات وتلاحقت سلسلتها على الوجه التالي :-

اولاً : مرحلة ما قبل تأسيس شركة البوتاس العربية

أ - في سنة ١٩٥٤ تقدمت وكالة التعاون الدولي الاميركية - القطر الى ابعث سابقاً بعرض للدراسة القيمة الاقتصادية لمشروع البوتاس ودفعت من اموالها حوالي ٣٥ ألف دينار . وتمخضت هذه الدراسة عن توصية تقدمت بها شركة الانشاءات الاميركية دعمها خير الماني وآخر اميركي لانشاء مصنع بطاقة ٧٠٠ ألف طن في السنة . وكانت هذه الدراسة السبب المباشر لانشاء المصنع التجريبي لبوتاس واتفاق ما يقرب من نصف مليون دينار عليه وعلى الاعمال الاخرى المتعلقة به

ب - في سنة ١٩٥٥ تقدمت مؤسسة الانماء الاميركية للتمويل بتوصية للمباشرة بدراسة مواقع الانشاءات واوضاع التربه والمناخ وغير ذلك من التفاصيل واستمرت هذه الدراسة حتى نهاية عام ١٩٥٦ . وعلى ضوء هاتين الدراستين تأسست شركة البوتاس العربية لتنفيذ المشروع برأسمال اربعة ملايين ونصف مليون دينار دفع الأردن منها نصف مليون دينار وبعض الدول العربية نصف مليون دينار ، وأوصى الخبراء بتنفيذ العمل على مرحلتين ، مرحلة التجربة والاختبار ومرحلة الانتاج التجاري في ضوء نتائج التجربة .

ثانياً : مرحلة ما بعد تأسيس شركة البوتاس العربية

أ - في سنة ١٩٥٩ تعاقدت الشركة مع شركة فرنسية لدراسة انشاء ملاحات في الطرف الشمالي وانتهت مهمتها بتقديم تصميمات اوليه للملاحات في نهاية عام ١٩٦٠ .

ب - في سنة ١٩٥٨ ، تعاقدت الشركة مع شركة هندسية بريطانية مقابل ٣٦ ألف دينار لتصميم المشروع التجريبي وتوايح المصنع الذي صممه كما تم التعاقد مع شركة المانية لتصميم آلات المصنع .

واما السبب في انشاء المصنع التجريبي فهو ان خبراء الشركة اقترحوا عليها استغلال البوتاس باحدى طريقتين ، اما طريقة التعميم التقليدية واما طريقة التفرز وهي طريقة جديدة بدعوى ان كلفتها اقل من الطريقة الأولى . واختلت الشركة في ذلك بالتوصية الثانية .

ج - في سنة ١٩٥٩ قامت شركات اميركية والمالية وبريطانية بتوريد الاجهزة والآلات الخاصة بالمصنع التجريبي وتوايحه وتم انشاؤه وتشغيله فترة من الوقت اثبتت عدم جدواه وجرى توقيفه وإقاله

د - في سنة ١٩٦١ استخدمت الشركة بطريق العطاء شركة اميركية اسمها (وسترن ناب) لاعادة الدراسات والمخططات والعطاءات والاشراف على اعمال الانشاءات مقابل نصف مليون دينار تقريباً ٥ ويؤخذ من التقارير السنوية ان هذه الشركة قد اساءت الى المشروع اساءة كبيرة . فبعد ان اكدت ان المشروع اقتصادي ويمكن السير فيه والتزمت بوضع المخططات والمواصفات وقبضت قسماً من الاتعاب لكنها فيما بعد ذلك تخلت عن العمل . وسببت اخطاؤها تجميد الاوضاع واعادتها الى ما كانت عليه سنة ١٩٥٣ او سنة ١٩٦١ على افضل تقدير مع التفاؤل الشديد وقد لا يكون هذا التفاؤل في محله .

هـ - ونستقي من التقارير الرسمية ما حدث بعد سنة ١٩٦١ ، وذلك بعد أن اعادت تلك الشركة الهندسية تنظيم مخططاتها اربع مرات لوجود اخطاء فيها .

(١) من تقرير عام ١٩٦٢

انتهت كافة الاعمال التجريبية في شمال البحر الميت وحصلت الشركة على كافة المعلومات الفنية اللازمة للسير بالمشروع التجاري. وتم التعاقد مع شركة (وستر ناب) الهندسية في ٩٦١/٩/١٠ لتولي كافة الاعمال الفنية التي يجري تنفيذها على ثلاثة مراحل وهي الدراسة والتصميم والاشراف. بتاريخ ٩٦٢/٩/١ اي بعد سنة من التعاقد على العمل اعلن عن العطاءات، وحدد موعد البت فيها في ١٩٦٢/١٢/١٥ وتأجل هذا الموعد الى ٦٣/١/٢٩.

(٢) من تقرير عام ١٩٦٣

أ- بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٩ تقدمت خمس شركات عالمية لبناء الملاحات تراوحت اسعارها ما بين ٣٥٠ الى ٦٥٠ مليون دينار وقد كان هذا التفاوت في الاسعار ناتجا عن نقص في الدراسات وعدم صحة المعلومات التي استندت عليها الشركة الاستشارية الهندسية وستر ناب - هذا ليس كلامي هذا كلام الشركة - عند وضع المخططات والمواصفات التي قدمتها للشركات المقاوله ونتيجة لذلك قررت شركة البوتاس الطلب من شركة وستر ناب اعادة دراسة المخططات والمواصفات تمهيدا للحصول على عروض جديدة.

ب- اتضح للشركة الهندسية خلال فترة تدقيق وتعديل مخططات الملاحات الاولى التي قدمتها للشركات المقاوله انه بالامكان تخفيض نفقات بناء المشروع بتغيير موقع الملاحات التي سبق واقرحت الشركة الهندسية (وستر ناب) انشاء قسم منها داخل البحر وقد رتب على تغيير موقع الملاحات ضرورة اجراء المزيد من اعمال المساحة ودراسة التربة.

(٣) تقدمت الشركات المقاوله بعطاءات للمرة الثانية ثم انسحبت الواحدة تلو الاخرى ووجدت العطاءات وكان مقرر تقديمها في منتصف عام ١٩٦٤ لبيت فيها.

ولكن ما حدث انشاء كل ذلك هو ان شركة وستر ناب باعت نفسها لشركة اميركية ثانية تعهدت بتصحيح المخططات وانشاء مؤسسة لتحويل المشروع، وما هو معلوم بوجه عام في الاوساط الاردنية انها انسحبت من الميدان وباع مجموع الاعباء المقبوضة حوالي ٣٠٠ الف دينار.

وهكذا في نهاية عام ١٩٦٤ عاد المشروع الى حيث كان في سنة ١٩٥٣ او ١٩٦١ على احسن الايمان. والمفهوم الآن ان شركة اميركية جديدة هي الآن في طريقها لدراسة المشروع او انها بدأت دراسته للبدء من جديد.

هذه هي الحقائق والواقع الدراجل المختلفة والنتائج التي لا يمكن تجنبها هي ما يلي :-

١ - اتفق مليون دينار على المصنع التجريبي والاعمال الملحقه به وعلى خدمات الشركات الهندسية وغيرها.

٢ - اتفق مبلغ ربع مليون دينار على الاقل لاعمال الشركة منذ انشائها عدا عما تحمله الحكومة من جانبها لتسهيل اعمال الشركة.

٣ - المصنع التجريبي معطل. حتى انه لا يستعمل لانساج ملح الطعام ولو من قبيل اطفاء راحاله.

٤ - لم يرد في التقارير ما يدل على ان ايا من المسؤولين عن الشركة قد زار المواقع المختارة للانشاءات في الجنوب او شاهدها على الطبيعة لكي يتمكن من متابعة دراستها شركة وستر ناب وغيرها.

٥ - تعتمد الشركة في دخلها حاليا على بيع كميات صغيرة من الملح وعلى الفوائد التي تأخذها من البنوك - (بمعدل ٤٪) - وتأجير بعض جراراتها وتستهمل مليوناً و ٧٠٠ الف دينار على شكل اسهم لدى البنوك.

٦ - يدل هذا الواقع على ان الشركات التي استخدمت اما انها كانت شركات دون مستوى العمل او شركات استغلالية - ولا اقل زيادة عن ذلك -.

ولا يعود الحكم على هذا الواقع لاي شخص بالذات وانما يعود الى لجنة تحقيق تشكلها الحكومة من عدد من الاختصاصيين يعاونهم بعض الفنيين المحايدين لاستجلاء الحقيقة وحصر الاخطاء لتجنبها في المستقبل وليس هناك من مبرر لتحطيم آمالنا في هذا المشروع على - صخرة المشاكل التي تأتت من هذا السبب او ذلك وانما ينبغي ان يكون لنا من ارادتنا القوية ما يحملنا على تنفيذ المشروع بنجاح بخير البلاد.

وواضح انه قد ضاعت على الأردن فرصة استغلال المشروع لمدة سنوات وضاعت فرص واسعه للعمل فيه. وقد يعتبر هذا الوضع من قبيل التجربة لامة تدخل ميدان التصنيع المقدمواقرارات المشاريع الصناعية الكبيرة. وهذا العاجل ان لا نرجع الاستثمار وان لا نحبط آمال المستثمرين وان نحقق في الوقت نفسه في بنسء المشروع. وفي ضوء كل هذا اضع الاقتراحات التالية، مؤكدا انني لا انتقص من جهد من اجتهد او خبرة من خدم او مكانة من اضطلع او بضطلع بالمسؤولية. بل جعل المقصد ان نصل الى ضالة معقولة :-

١ - لا يسد وان يكون مجلس ادارة الشركة مفرغا للعمل في هذا المشروع الجيوى وان يكون

بينهم الاختصاصيون في حقول العمل المختلفة ولا بد من دعم جهاز الشركة بكفايات هندسية فنية وكمبيوترية وانشائية وغيرها مع اشراك خبراء من الدول العربية بواسطة الجامعة العربية في هذه المسؤولية.

٢ - نازم المصنع التجريبي الحالي لاجساد الشركات لتشغيله في انتاج الملح كي يؤدى العائد من ذلك الى تنظية رأس المال على الاقل. واقادة البلاد من تصدير الملح المنزلي والتجاري.

٣ - دراسة امكانية استغلال الاموال المودعة حاليا في بناء عدد من المشاريع الصناعية التي تمت دراسة قيمتها الاقتصادية بدل ابقاء هذه الاموال عاملة بالفائدة نظرا لما في بناء الصناعة من فائدة للبلاد والمساهمين. وارجو ان يؤخذ هذا الاقتراح بتدنية واهتمام ذلك لان اى قسم معتبر منه يكفي للمباشرة بانشاء عدد من الصناعات.

٤ - استخدام شركات هندسية استشارية لخلف الاعمال من بلد واحد وباطلاع وموافقة حكومتها لا من عدة بلدان حصرا للمسؤولية.

٥ - ملاحقة شركة وستر ناب اذا امكن ذلك كي تعوض على الضرر الذي سببه.

وقد تكون هناك اقتراحات اخرى للسير في المشروع ولكن ما عرضته يعتبر اساسيا وممهدا لاية خطوة تالية. وليس ضروريا ان تفصل فيها جميعا او في اى واحد منها بالذات اذ لا بد من دراسة منفصلة ومفصلة لكل منها يتولاها دور الاختصاص.

ويلاحظ المجلس الكريم انني حصرت الامر ضمن مراحل الدراسات والتخطيط والتصميم ولم اتعرض لثايتين : هما - وازنات الشركة السنوية وثانيا تمويل المشروع من المؤسسات الدولية ويصدد الموضوع الاول ارى ان مناقشة الموازنات هو من

اختصاص المساهمين وفقاً لقانون الشركات وأرى بالنسبة لموضوع الثاني أن وكالة الأسماء الدولية الأميركية رفضت بعد مفاوضات واتصالات استمرت أكثر من سنة تقديم أي قرض للمشروع وكذلك الحال بالنسبة لمؤسسة الأسماء الدولية فقد رفضت بعد زيارة وفد أردني لأميركا طبعاً تقديم أي قرض للمشروع بحجة أنه لا يقنع ضمن اختصاصها ولأن له صيغة تجارية.

ومع ذلك فإن البنك الدولي قد قدم القروض للمشروع المماثل في المنطقة المختلة ما يقارب مسن ٣٠ أو ٢٥ مليون دولار كدفعة أولى مما يثير في الخاطر مرة ثانية عنصر السياسة في هذا المشروع العربي . وهو العنصر الذي أشرت إليه في الحقيقة الثانية من مقدمة كلمتي .

ولهذا كان لا بد من نظرة جديدة للمشروع بأكمله كي نضعه ضمن إطار عربي جديد . وضمن إطار جديد من الاستشارات الفنية والمالية وغيرها . والسلام عليكم .

السيد مهديس نائب نابلس : معالي الرئيس . أريد إذا كان بالإمكان مناقشة كلام وملاحظات ما تفضل به الزميل الحاج علي الدجاني لأنه إذا تابع الكلام نسي ما قاله من ملاحظات

الرئيس : يا حضري بك بعد أن يتكلموا حضرات النواب ونسمع ما هو رد الحكومة عليهم ، فالذي يريد أن يتكلم ويناقش فيما كانه أن يناقش ويرد .

(هـ)

الرئيس : والآن الكلمة للسيد كامل عريقات فليتفضل .

السيد عريقات نائب القدس : معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين . لقد أوفى زميلي المحترم البحث في هذا الموضوع

وأعطاه حقه من دراسة وافية ومتوالية والتي أريد كل ما جاء في بيانه . إلا أن هنالك بعض الملاحظات أود أن ألفت نظر هذا المجلس إليها . كلنا يعلم أن شركة البوتاس الفلسطينية قد تأسست سنة ١٩٢٤ وقد استخرج البوتاس وصدر في ذلك الحين . وقد تأسست شركة في هذا البلد سنة ١٩٥٣ وقد مضى عليها مدة إحدى عشر عاماً وهي في طي الكتمان أو عدم إخراجها إلى حيز الوجود ، لذلك فأني أسأل واتساءل ؟

أن مصلحة هذا البلد فوق كل اعتبار ، أنني أتساءل ما هي الأسباب التي أخرت هذا المشروع ؟ ما هي الأسباب ؟ هل هي أسباب سياسية أم أسباب أخرى ؟

لقد صرفت مبالغ طائلة ، والكل يعلم أو أي مهندس من مهندسي شركة البوتاس يعرف كيف يستخرج البوتاس من البحر الميت ، لقد قامت إسرائيل واستخرجت البوتاس من اسدوم بخلاف ثلاث سنوات وهي تصدر الآن مليون طن بسعر عشرين مليون دولار ، والتي أثبت ذلك ، كما أنها ستصدر في السنين القادمة بمبلغ خمسة وثلاثين مليون دولار . ففهل لي أن أسأل ما هي المبالغ التي صرفت على البعثات التي أرسلت وعلى الشركات التي حضرت والتي تتجاوز مبلغ المليون دينار . ما دام اسدوم تستخرج هذه الكميات الوفيرة ما هي الأسباب التي تمنع من استخراج هذه الكميات على أحسن بقعة موجودة في شمال البحر الميت . أن كل ما كلف إسرائيل هو ٥٠ مليون ليرة إسرائيلية على المشروع بأكمله ، بينما اعتقد أن نصف هذه المبالغ صرفت دون أن يكون لنا أي شيء من هذا القبيل .

هنالك موضوعاً ذكره الزميل عن المثلخ الذي يستخرج . ما هي الأسباب التي دعت الشركة أن

تمنح امتياز أو بيع المثلخ لشخص واحد دون أن تطرحه بمناقصة ، وهل لي أن أعرف سبب ذلك ؟ لذلك فأني لا أريد أن أطيل في الكلام . فأقترح على هذا المجلس الكريم .

السيد جمعو نائب عمان : (مقاطعاً) من هو الشخص الذي ذكرته .

السيد عريقات نائب القدس : (متابعاً) لا أشخاص أو لشخص معين ولا أريد أن أذكر اسمه .

السيد أبو الغنم نائب مادبا : نريد أن نعرف اسمه وأطلب ذكر اسمه .

السيد عريقات نائب القدس : إذا تريد ذلك فأنا على استعداد أن أعطي اسمه إلى معالي رئيس المجلس فقط ولا أذكر اسمه الآن في الجلسة .

ولذلك فأني أقترح على هذا المجلس الكريم بتأليف لجنة من المجلس ومن الحكومة إذا وافقت على ذلك للتحقيق في مسألة شركة البوتاس وماذا جرى وتم بها منذ سنة ١٩٥٣ حتى هذا التاريخ ، وأرجو موافقة المجلس على ذلك .

السيد أبو الغنم نائب مادبا : معالي الرئيس ، أنا أصر على تسمية الشخص الذي ذكره كامل بك في بيانه .

السيد عريقات نائب القدس : إن اسميه لك ولو بقيت مصر إلى آخر هذه الجلسة .

(ضحك)

(جـ)

الرئيس : ليتفضل السيد إبراهيم كريشان لالتقاء كلمته .

السيد كريشان نائب معان : معالي الرئيس .

معالي الرئيس . حضرات الزملاء . لقد سبقني أخواني الكرام بشرح مستفيض عن تعمر هذا المشروع الذي طال عليه الزمن ولم يبرز

إلى حيز الوجود ولا داعي لتكرار ما قالوه ، علماً أن الحكومات المتعاقبة قد أنفقت على تخطيط ودراسة استغلاله مبالغ كبيرة وقد أعدت له جهازاً كاملاً من الموظفين يتقاضون الرواتب على حساب هذا المشروع منذ بدى فكرة استغلاله حتى هذا التاريخ . وهذا بلا شك فإنه يكبد الخزينة مبالغ طائلة . الأمر الذي اضطرني وبعض الزملاء الكرام بطلب طرح مناقشة هذا المشروع للوقوف على معرفة المراحل التي تم التوصل إليها وأسباب تعمره . رغم الدراسات والمبالغ التي أنفقت في هذا السبيل . ما جعل كل مواطن أيضاً أن يتساءل عن أسباب عدم إخراج هذا المشروع وتعميده في وقت نحن أحوج ما نكون فيه لاستغلال مثل هذه الثروة المعدنية الهامة إذ بواسطتها يستطيع الأردن أن يزيد دخله القومي وصادراته بما قيمته ١/٤ ملايين دينار ونصف من املاح البوتاس والبرومين . هذا كما جاء في مشروع الخمس سنوات ولكن لا بد من الاشارة الى ما يعترض سبيل هذه الصناعة من مصاعب فنية واقتصادية الأمر الذي يتطلب بذل عناية كبيرة لوضع مسؤوليات التخطيط والانشاء والمراحل الأولى من التشغيل في أيدي أشخاص ذوي خبرة تامة في هذه الصناعة . ولما كانت هذه الصناعة تقع ضمن الاعمال الاحتكارية الدولية فإنه ينبغي الاهتمام لحل مشاكل التسويق وربما أمكن التوصل الى وضع ترتيب ملائم يضمن اشتراك شركة البوتاس العربية مع مجموعة شركات البوتاس الدولية عن طريق تشجيع شركة من تلك الشركات على المساهمة في الشركة العربية وتأمين الإدارة اللازمة لها . ومهما يكن من أمر فإن انتاج البوتاس والبرومين يعتبر على درجة من الأهمية للأردن بحيث ينبغي بذل أقصى الجهود المستطاعة للاسراع بأنشاء مصانع الانتاج لتشغيلها لانتاج املاح البوتاس والبرومين من مياه البحر الميت وتصديرها : أرجو الحكومة أن لا تتردد عن السير قدماً بزمز وتضمن

هكذا منه لأصل

لاستغلال هذه الثروة الطائلة لزيادة الانتاج ودعم الدخل القومي والصادرات المحلية لتخفيف الازمة المالية التي يجابهها الاردن . والطاقت المتوفرة في هذا البلد والقدرات العلمية المتاحة لا تترك مجالاً لمعدرة أو تبرير والسلام عليكم .

(د)

الرئيس : الكلمة الآن للسيد حفطي ملجيس فليفضل .

السيد ملجيس نائب نابلس : أنا كلمتي سوالات لمعالي وزير الاقتصاد وليست كلمة خطائية الرئيس : أذن بعد ان يلقوا حضرات النواب كلماتهم ، وترد الحكومة عليهم تتقدم بسؤالك واستفساراتك وليفضل السيد محمد البرغوثي بالقاء كلمته :

(هـ)

السيد البرغوثي نائب رام الله : معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

من الايضاحات التي اوردها النائب المحترم السيد علي الدجاني نصل الى الحقائق الآتية :-

١ - ان شركة البوتاس هي اسم بلا مسمى فلا بوتاس يستخرج ولا انتاج يستثمر . وانما اموال تصرف وتبدل . وهذا ما يشغل بال الناس في هذا البلد منذ امد طويل ويثير علامات الاستفهام الكبيره والتساؤلات الشتى حول عدم استغلال هذا المشروع الغني بمصادره اسوة باليهود الذين يستغلونه في الجانب الآخر من البحر الميت على بعد خطوات قليلة . على نطاق واسع حتى بلغ الدجل السنوي عندهم اربعة ملايين جنيه استرليني حسب آخر نشره من اسرائيل

حضرات النواب

ان الاردن غني بثرواته المعدنية والبوتاس والبترون وهذا ما يفض مضاجع الاستعمار والصهيونية

العالمية التي اخذت تحارب هذا البلد الغالي اقتصادياً وسياسياً لتحول دون تحسن اوضاعه الاقتصادية حتى لا يصل الى درجة الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي اذ عندئذ ستغير استراتيجيته الأردن .

ان الخبراء الذين اوكل اليهم أمر دراسة مشروع البوتاس - حسب ما سمعناه الآن لم يكونوا مخلصين في دراساتهم والا لكان هذا المشروع قد استثمر والتج منذ امد بعيد

ولهذا فاننا نرجو من حكومة الشعب ، حكومة دولة السيد التلوهوني التي اخذت على عاتقها في بيانها الوزاري العتيد دعم هذه المشاريع وبراؤها الى حيز الوجود ، الاستعانة بخبراء وطنيين من الدول العربية المجاورة ومن الدول الصديقة غير اولئك الخبراء الذين اوفدوا الى هذا البلد من امريكا وهولندا وبريطانيا وفرنسا والمانيا ، وكلها دول استعمارية ، وكلنا يعرف ما هي اهداف هذه الدول نحو هذا البلد .

ولهذا ارجو من هذه الحكومة الموقرة ان تتدخل في مفاوضات مع الخبراء المخلصين لانجاز هذا المشروع والوصول الى الغاية التي نتوخاها في اسعاد هذا البلد في ظل حضرة صاحب الجلالة باني هذا البلد وخادم هذه الأمة .

والسلام عليكم

(و)

الرئيس : الكلمة الآن الى معالي السيد عبد القادر الصالح ، فليفضل

السيد الصالح نائب نابلس : معالي الرئيس ان كلمتي المقترضة التي سألقنها في هذا المجلس الكريم لا أريد ولا يمكن أن أريد ان اوتيه منها لوماً الى جهة معينة ولا ان اخجل المسؤولية الى جهة خاصة فكل مواطن اردني مسؤول عن كل خطأ يقع في

من هذه الدراسات التي تفصل الأخ الدجاني فعرضا علينا سجل كل الشركات التي قامت بهذه الدراسات انا اقول لا الوم احداً بيمينه وانما هذه الشركات انما تنبع من نفس الانجاعات التي ارادت ولن تريد ولا يمكن ان تريد الخير لهذا البلد .

ان من اقام اسرائيل على دماننا وعلى خرابتنا واراد لنا البقاء لا يمكن ان يريد لنا استقلالاً اقتصادياً هنا ما اريد ان اشير اليه . ان لهذه النقطة مدلولها وان لهذه القصة مغزاها ، والتي يقول (لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين) ؟

من الذي شئت ؟ ومن الذي خرب بيوتنا ؟ من الذي اقام اسرائيل على اشلاننا ودماننا ؟ من الذي من الذي نهب اموالنا ؟ من الذي ذبحنا في كل منطقة من مناطق العرب ؟ هؤلاء لا يمكن ان يريدوا لنا الخير ، ولذلك كانت هذه المناورات وكانت هذه الارتباكات ، واذا استمرينا على ذلك فلن ينجح هذا المشروع الا اذا استقلنا بالرأي واذا استهدفتنا المصلحة وتجنبتنا هؤلاء ، عملاً يقول النبي (لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين) ؟

هذه بالاختصار ما اريد ان التفت النظر اليه لا اكثر ولا اقل . مدلول ومغزي هذه القصة . وانما من ناحية جدوى المشروع الاقتصادي فلا يختلف فيه اثنان

(ز)

الرئيس : والآن الكلمة الى السيد فضل الدلقموني ، فليفضل .

السيد الدلقموني نائب اريد : معالي الرئيس

حضرات النواب الكرام

ان الفيض في الموضوع بعد الكلام الذي سمعناه من حضرات الزملاء الكرام يعني كثيراً عن الادلاء بمعلومات جديدة .

هذا البلد ، عن كل انحراف اقتصادي اوسياسي يقع في هذا البلد . وانما المسؤوليات بالطبع تتناسب مع مقدار الامكانيات . لقد عرض الأخوان بشيء من الأسهم الى هذا الموضوع الحيوي . البوتاس في الاردن له قصة وهذه القصة بمعاملها المحدودة هي التي أريد ان اوضحها ما استطعت الى ذلك سبيلاً . مفتاح مشاكلنا ايها السادة يعتمد اولاً وقبل كل شيء على هذا الكيان الغادر الفاجر الذي خلقه بين ظهرانيها الاستثمار الانجلو امريكي بكل صراحة .

ان وجود اسرائيل وبقاء اسرائيل هو المفتاح لكل ما يعترض سبيلنا من مشاكل . ان السدين بنوا اسرائيل ارادوا لهذا البلد ان يظل عاجزاً اقتصادياً وثقافياً وان يظل معتمداً .

لقد بدأت هذه القصة التي أريد أن أرويها الى اخواننا الكرام منذ ان كان في هذا البلد رجل غريب يلعب دوراً رئيسياً في هذا البلد ويمثل جهة لم ترد ولن تريد ولا يمكن ان تريد المصلحة لهذا البلد .

كان هناك شركة قائمة وكان هناك آلات وكان هناك بنايات فجاء هذا الانسان وشجع على تحريرا وهدمها ، ثم اخذنا على عاتقنا ومن حقنا ان نفكر في كل مشروع حيوي متوقع ان يغني هذا البلد وان يسعد هذا البلد وبهذه المناسبة أقول كلمة ربما مبالغ فيها ولكنها لما مغزاها .

يقول أحدهم ان من يملك البحر الميت يملك العالم . وبالطبع هذا فيه تضخم وفيه مبالغون لكن لممدلوله .

ان البحر الميت يحوي ويحتوي على ثروات لو استغلها العرب لأثروا ولغفروا ، وبالطبع الخبثاء الاقتصاديون يعمدون جميع الميادين في أي بلد يستقر اقتصاده .

ان التواحي التي تطرق لها الزملاء واقعية وليكنني اريد ان اذكر الحكومة الجليله بان عدونا الذي يستغل في نفس المسترئ هذه الماده وهذه الثروه سبقنا بمراحل والسبب في ذلك لسوء الحظ هو التردد في أي مشروع يقبل من اللجان او الشركات الاستعماريه ، فرة يقبل مجلس الادارة رأياً ثم تبدي شركة اخرى رأياً تركض اليه وترك الرأي او الخيرة الاولى وهكذا اضعبنا الوقت واضعبنا الزمن منذ سنة ١٩٥٤ ثم منذ تأسيس الشركة في سنة ١٩٥٦ . ان اليهود يقومون الآن بمشروع واسع ويعتدون على الاراضي التي تؤمل ان تصبح لنا بحيرات استغلال بدليل انهم بدأوا - بحجزون مياه البحر الميت في الجنوب بطريق الحواجز بتجفيف المياه تم يسيبون المياه الأخرى ذات ملح الطعام على البحر دون أن تمر بالمناطق التي يستغلونها ، اي على منطقتنا فاذا نحن بدأنا في المشروع الذي لا يزال قيد البحث والدراسة في جنوب البحر الميت فانتا سواجده مشاكل عديدة منها مشكلة الأمن وهذا لسوء الحظ قائم ومنها مشكلة المياه التي يفيضها اليهود بزيادة ملح الطعام اذان السبخات التي ستقيمها سوف تكفي بالمسره لاتنتاج المشروع انتاج تجاري .

هذا من جهة ومن جهة اخرى فان مجلس الادارة وهو يضم نخبة ممتازة من المواطنين وكذلك مدير الشركة الذي اعرف انه رجل ضمير ويعمل ، اذ انني جربته ، كيف يقبل مجلس الادارة وكيف يقبل جهاز هذه الشركة العربي ان يسكت طبعاً هذه السنوات الطويلة على الاتفاق دون اني استشار أو انتاج .

انني استغرب سكوت الحكومة ، اية حكومة وليست هذه هي الوزارة هي مسؤولة ، فكل الوزارات التي تعاقبت منذ سنة ١٩٥٤ حتى الآن

تشملها هذه المسؤولية ، وقد لا تكون لهذه الوزارة هي الوزارة التي يلحقها بنسبة الأشهر الستة أو الأربعة التي قضتها . فساداً قارنا هذه المسؤولية الرمنية بمسؤوليات الوزارات الاخرى اعتقد ان كل الذين اشتركوا في الخدمة الحكومية ايضاً مسؤولين بقدر الزمن الذي قضوه في وزاراتهم . لكن الذي اريده بعد البحث المستفيض الذي تفضل به الزميل الأخ علي الدجاني وكان واقعياً وعلمياً ومدرسا أهيب بهذه الحكومة أن تتردد ولو في ذلك خسارة بعض المال في قبول أي رأي استشاري ذو فائدة انتاجية وأن لا تضع هذا الوقت على هذا البلد وعلى موارد الحزينة والمساهمين حتى لا تساء معة هذا البلد وحتى لا يتحدانا الاجنبي في استثمارهم مرفق من مراقنا الاقتصادية والسلام عليكم .

(ح)

الرئيس : ليقض السيد سليمان القضاء بالقائه كلمته السيد القضاء نائب عجلون :

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين . لقد اوفى الزملاء الكرام البحث حقه . وفي الحقيقة لم يعد هناك مجال للقول أكثر مما قيل وان المعلومات الدقيقة التي زدنا بها الأخ علي الدجاني لي اكبر دليل على ان الشركة منذ تأسيسها تتعثر في مسيرها وما زالت حتى الآن عاجزة أكثر من التعثر حتى ما زالت تحبو بجهد ولا شك انه لا يختلف احد منا على ان أكثر متطلبات هذا البلد الآن هو النهوض به اقتصادياً والحياة الاقتصادية لا شك مجالها رحب في هذا البلد الذي اثبت على انه يستقر من حيث الأمن ولا شك ان الاستقرار الداخلي اكبر عامل على نجاح أي تطور اقتصادي .

نبحث عن البترول ونبحث عن مجالات أخرى لتنمية الثروة في هذا البلد . وأنا أقول ان البحر الميت

طن وعندها تمضي تسع سنوات ونحن الآن لم نستطيع الشركة أن تنهي أو نجد من يخسر تصديقات ثابته الى من نعوذ هذا الفشل ؟ ولى من تقع المسؤولية ؟ اليس المدير العام ومساعديه الذين من خلالها تبصر هيئة الادارة سير هذا المشروع ؟

هل يجوز لرجل يبي المسؤولية أن يسمح لسمعة البلد ومعنوية المواطنين أن تتردى وتجر السنين وكان الأمر لا يسه ؟

ما هي الطريقة المتبعة في استخراج البوتاس في المنطقة المختلة ؟

هل تعمل الشركة بنفس الطريقة او حاولت ان تجرب طرقاً أخرى ؟

هذه أسئلة أوجهها هل صحيح ان شركة الانشاءات الامريكى قد رشحت وارثة التعميم كطريقه اقتصادية في تقريرها سنة ١٩٥٤ المرفوع الى الشركة عن طريق وزارة الاقتصاد ؟

لماذا لم يؤخذ برأيها لتأكد قبل الطرق الأخرى ؟ لماذا لم تستعمل طرق تجريبية قليلة الكلفة ؟

عشرة في المائة من النسبة التي صرفت على مشروع المصنع التجريبي الذي ثبت فشله . من كان يقرر إحضار الخبراء والشركات الأجنبية ؟ ومن كان عددها منذ التأسيس ؟ ولم هذا العدد الكبير ؟

هل كان لدى الشركة فنيين عرب ؟ هل كان يستشار الفنيون الاجانب بحضور الفنيين العرب ؟ ما الذي توصلتم اليه بعد مضي هذه السنين الطويلة ؟ الا تمقدون بوجود دوافع سياسية تحاول تشييط المشروع وقتله زمناً ؟

لماذا لم يكف عن العمل بسرعة - عمل هذه الشركة بعد ظهور فشلها ؟

هو بحر بترول والاملاح التي فيه كافيه لأن تنهض باقتصاد هذا البلد وما على الحكومة أية حكومة الا أن تبذل الجهد وتسعى مع أصحاب رؤوس الأموال على استغلال أموالهم في هذا المشروع الحيوي الكبير وتشجيع رؤوس الأموال العربية وأني لا أشك بمقدرة حكومة دولة السيد التلوهوني على معالجة هذا الوضع الذي آلت اليه الشركة وقد اثبتت هذه الحكومة على معالجتها للمستعصى من الامور وهي كفيلة أن تحل مشكلة شركة البوتاس . ولي ملاحظه هو أن تدرس أحوال كل شركة تتعاقد مع شركة البوتاس من أجل الدراسات او غيرها وعن مدى نواياها السياسية وعن ما اذا كانت تريد انجاح هذا المشروع أم لا ، وختاماً فأني أعود فأؤيد ما ذكره الزملاء الكرام واناشد الحكومة ان تبعت الحيلة من جديد في هذه الشركة ولنا ايضاً بمديرها الأمل ان يقدم ايضاً الاقتراحات المفيدة بهذا المجال .

الرئيس : أرجو من السيد حفطي ملحيش إذا كانه كناً أن يحضر أسئلته ليوجهها الى الحكومة كي يضمن الرد عليها .

السيد ملحيش نائب نابلس : الواقع الذي لاحظته من كلام الزملاء أنهم وضعوا عائق فشل المشروع كله على التدخل الاستعماري ولكن ياترى هل الهيئة الادارية او الاداره التي استلمت زمام العمل تسعة سنوات وصرفت مليوناً من الدنانير اليس عليهم مسؤولية ايضاً في فشل هذا المشروع ؟ ان المواطن العادي يريد ان يعرف السبب لماذا يقوم على الطرف الآخر من البحر الميت مشروع استخراج البوتاس وينجح وترتفع طاقته الانتاجية من ثلاثين ألف طن الى (٢٠٠) ألف طن ومقدر له في السنين الثلاث القادمة ان تصل طاقته الانتاجية الى مليون

مجلس النواب

هذه أسئلة يجب كل مواطن ان يعلم لماذا حدثت
فهذه السنوات السبعة الطويلة مرت بدون ان يصلوا
الى بداية نعملنا نأمل انسه في خلال سنين قليلة
يظهر الانتاج .

لي ملاحظه وهي ان مشروع الصاب في الهند،
ومشروع السد العالي في مصر ، تم بدون معونة
الغرب . وبعد أن تقاعس الغرب عن الاسهام في
تقديم معونته .

لماذا لاتوجه الى الجهات التي لاتقع تحت دوافع
سياسيه تعطل المشروع ؟

(ط)

الرئيس : الكلمة الآن الى الشيخ عبدالباقي جمو
فليتفضل .

الشيخ جمو نائب عمان : معالي الرئيس حضرات
النواب المحترمين

الواقع أنا متأكد بأن الساده النواب والحكومه
الرشيده لاتحقى عليهم جميعاً الدوافع التي أدت الى
فشل هذا المشروع وأما الذي أصعب منه كثيراً هو
ماورد في كلمات بعض النواب المحترمين من تساؤلات
تدل على أننا لا نزال نشك بأن السدول التي أقامت
اسرائيل هي غير مخلصه لنا .

هذا لا يحتاج الى شك ، كما ان المواطن العادي
يعلم تماماً عن طريق التجربة ان هذا البحر الميت غني
بثرواته . الدليل الأول الشركة التي قامت وانتجت .
والدليل الثاني اليهود الذين استطاعوا ان ينجحوا في
مشروعهم وان يصدروا البوتاس الى الخارج .

كان بعض النواب يحومون حول الحصى ، وثوقعت
ان يرتعوا ولكنهم كانوا يبنون من البله ويكادون
ان يضعوا ايديهم عليها ثم يرتجعون .

العله اننا لا نثق بأنفسنا ، والعله اننا لا نوكل
الأمر الى اهله . فثلاً جاءنا خير اجني . كان مديراً
او خبيراً فيها لثلاث سنوات ، ثم ظهر لنا اخيراً أنه
يدعي بأنه يحمل شهادة الحقوق ا ومعلوم بأنه لا
علاقة بين شهادة الحقوق وبين استخراج المعادن
من البحر الميت المقروض في مدير هذه الشركة أن
يكون على الأقل متمتعاً بخبرة يميز بها بين الملح
الانجليزي وملح الطعام . ومن الغلط الكبير ان لا
تدار هذه الشركة من قبل خبراء ليست لهم غايات
سياسية ضد هذا البلد . وكما اشار الزميل لو انتظرنا
الف سنة نتكل على امريكا وعلى بريطانيا وعلى الدول
الرأسمالية الاستعمارية لما فرحنا بنصيحة واحسنة .
ولا بدفعة بمعزلنا الى الامام مرة واحدة . لانها هي
التي اوجدت اسرائيل وهي التي تعلم يقيناً أننا اذا
وصلنا الى درجة الاكتفاء الذاتي اننا سنفكر جدياً
لا قولاً ولا عن طريق التصاريح بازالة اسرائيل .
ولذلك الموانع التي ادت لاستخراج البترول في الاردن
هي الموانع التي ادت الى فشل مشروع البوتاس .

معلوم ان البحر الميت على بحر من البترول .
قرى قوم لوط حرقها الله بالبترول . ووطاً مكان على
الكرة هو البحر الميت . اليهود استخرجوا البترول .
كل البلاد التي تحيط بنا استخرجت البترول . الشركات
الامريكية الاجنبية اعطت قراراً نهائياً ان مصر ليس
فيها نقطة واحدة من البترول ولكنها عندما اعتمدت
على نفسها استخرجت البترول .

جلتينا ايها الاخوة اننا نلعب اللعبة التي اذكرها
(كانوا يقولون اذا تعب الانسان من الركض يعود
ثانية ويقول جئتكم من رأس الجحوظة من اول وجديد) .

نحن كلنا تأتلي حكومة امانذكرها واما قرعها
فالمسؤولية لا تقع على حكومة واحدة انما المسؤولية
موزعه وكل واحد مع الاخ عبد القادر الصالح : ان

النجاح . واعتقد أن الحل يمكن في ضرورة تصفية
الشركة الحالية واعادة تأسيسها كشركة أردنية محاية
وأن يعين لما مجلس ادارة متفرغ على أن يحتفظ للدول
العربية أسهمها وكذلك للمساهمين من الداخل والخارج
وبعكس ذلك فإن المشروع سيقبل متعزلاً وستبقى
معادن البحر الميت للطرف الاخر يستغلها ونحن
نتفرج .

هذا المشروع مشروع اقتصادي هام ولذلك
فإن حله لا يكون بالخطب الرئانه ولا بالتصاريح
انما يكون بالدراسة الفنية الصحيحة والعمل الجدي
وأرجو أن تعمل هذه الحكومة وان تسلك الطريق
الصحيح لانجاح هذه الشركة .

والسلام عليكم

السيد الصالح نائب نابلس :

ارجو من معالي الرئيس ان يأذن لي بالكلام
لكي أوضح بعض الامور .

الرئيس : تفضل .

السيد الصالح نائب نابلس .

اولاً أحب من اخواني ان يؤمنوا بأنني اؤمن
بان الديمقراطية الحققة هي التي تقوم فعلاً على النقد البناء .
ثانياً أنني اؤمن ان اي انسان عرضة للخطأ
وعرضة للصواب ، وعرضة للتقصير حقاً ، واؤمن بشيء
آخر وهو أن الانسان السلي . يصل الحكم لم يعد
بتصرفاته ملك نفسه وانما هو ملك للجمهور . ومن
حق الناس سواء أكانوا من داخل البرلمان او خارج
البرلمان ان يحاسبوا المسؤولين عن تصرفاتهم واحب
ايضاً ان اؤكد انني من الأشخاص السليين يحاولون
دائماً ان يكونوا منصفين في انتقاداتهم . فانا عندما
عرضت هذه الفكرة بالذات قلت بادىء ذي بد

احدنا اذا جاء وزيراً لا يتحدث الادفاعاً عن الحكومة
فكلنا يجب ان نشعر بالمسؤولية . وبمواقف الانتقاد .
ان كنا وزراء أو كنا نواباً او كنا كما يقول الاتراك
(باش بوزك)

(ضحك)

ولذلك ارجو من هذه الحكومة التي تمتعت
بثقة المجلس وثقة جلالة الملك وانشاء الله تكون متمتعة
بثقة الشعب . الا اصحاب الديزل وسيارات الديزل .

(ضحك)

أن تعمل جاهدة على احياء هذا المشروع وأن لا
تعتمد على الأجانب الذين اوجدوا اسرائيل ، كما
انها يجب عليها ان لا تعتمد على المواطنين الذين لا
يتمتعون بالخبرة الفنية .

والسلام عليكم

(ي)

الرئيس : والآن الكلمة الى السيد صلاح
سحيات . فليتفضل .

السيد السحيات نائب الكرك : معالي الرئيس ،
في اعتقادي ان قضية استخراج البوتاس من
البحر الميت وتعتبر الشركة في سيرها ليس ناجماً عن
عدم وجود دراسات كافية فالدراسات موجودة
والمعادن في البحر الميت متوفرة وبكميات هائلة وأنا
لا أريد أن اشارك الاجوان الكرام في وضع المسؤولية
على الاستعمار وعلى الصهيونية ولن أخلي جانباً نحن
من هذه المسؤولية فتأسيس الشركة بالشكل الذي تم
فيه تأسيسها قام على أساس عاطفي ، وأني أرى
بكل تواضع أن مجلس ادارة يتألف من اصحاب
السعادة سفراء الدول العربية المشتركة في المشروع
مع بعض رجال الاعمال المزهقين في اعمالهم الاخرى
في هذه المملكة لا يمكن أن يوصل هذه الشركة الى

ان كل مواطن منا مسؤول وبالطبع أنا مواطن في الاردن وكمثل في هذا المجلس اعتبر نفسي مسؤولاً وقلت ان المسؤوليات تتوزع على الناس بمقدار امكاناتهم وبمقدار مراكمهم واقراً بالواقع ان الوزارة التي كنت عضواً فيها استدعت الأخ الكريم وطلبت منه ابصاحات - ان كان يذكر - عن هذا الشأن كما يذكر وعن هذا الموقف المتعب بالنسبة لموضوع حيوي . واعتقد ان ثمة اعضاء في تلك الوزارة وهم اعضاء في هذه الوزارة بعضهم كان حاضراً على محاسبة الأخ المسؤول عن هذا الأمر . ولا يعني هذا اننا براء من المسؤولية ولا أي منا هنا يرى من المسؤولية .

واني اؤكد للأخ اني لا اريد ان ادافع عن نفسي حيناً اتكلم هذا الكلام أحب ان اعود الى فترة من التاريخ لما كتبت سلسلة مقالات عن الصداقة التقليدية صداقتنا ومهازلنا وعن النكبة نكية فلسطين قلت من المسؤول عن النكبة فكان جوابي اول كلمة

(أنا)

انا بالطبع مواطن لأنني ان كنت من المثقفين كنت ادري ويجب ان ادري ما يحاك ليدي . فتأخري وتقصصي عن القيام بواجبي معناه مسؤولية وان كنت من الناس العاديين الذين كان همهم فليحيا او فليستقطا انا شجعت القيادة التي كانت لا تهدف لخير لهذا البلد الى ان وصلنا الى هذه المأوى .

فالقول كلمة قلها كلمة صدق من المسؤول عن النكبة (أنا) . فلانا دائماً نستعد ان نحمل قنطري من المسؤولية وبالطبع لا يعني هذا ان عبد القادر الضالاح هو الذي حال دون نجاح هذا المشروع وهو يعرف ونقسم كبير من المسؤولين يعرف من المسؤولين عن تمر هذا البلد في الطريق الذي يجب ان يكون ان يسير فيه .

واما فيما يتعلق بموضوع آخر انا اقر الأخ من ان الذي وضع العراقيل في طرق نجاح هذا المشروع هو الذي وضع ولا يزال يضع العراقيل في سبيل نجاح البترول .

(ك)

الرئيس : الكلمة الان للسيد موسى ابو الراغب فليتنفضل .

السيد ابو الراغب نائب عمان : معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين .

كنت اود ان اكنفي بما سمعناه من الاخوان حول مشروع البوتاس .

المهم والمؤثر التأثير الكبير على اقتصاد هذا البلد رأيت انه لزاما علي ان اشير لناحيه مهمه والى تصريح احد الزملاء حيث قال ان اسرائيل قد بدأت فعلا بوضع حواجز على البحر الميت لتحيل قسم من هذه المياه وتأخذ ما بها من محتويات حيث يتبقى للعرب مياهاً مالحة صالحة فقط لاستخراج ملح الطعام .

ان هذا العمل الذي تقوم به اسرائيل الآن ليس جديداً علينا فقد قامت بعمل مماثل بالنسبة لتحويل مجرى نهر الاردن والظاهر اننا الآن امام كارثة عظيمه كبيره شبيهه بكارثة تحويل روافد نهر الاردن بهذا العمل الجديد الذي نمنعنا لأول مرة على لسان احد الزملاء في هذه الجلسة واني ارجو الحكومة الجليله ان تقوم بتحقيق سريع نحو هذا العمل حيث ان جميع الزملاء قد بحثوا وناقشوا هذا الموضوع نقاشاً واقعياً صريحاً . فها هي الجديوى من المشروع إذن . اذا كانت اسرائيل قد قامت فعلاً بهذا العمل الفني الذي سيؤدي الى كارثة مماثلة الى الكارثة التي وقعت بها الأمة العربية بأشهرها .

ان الحكومة الآن مدعوة الى عمل سريع في سبيل تجنب هذه الكارثة المخلقة حتى نستطيع ان نسير بهذا المشروع اسوة بالمشروع الاسرائيلي الذي يدر على اسرائيل ملايين من الدولارات .

فارجو ان نسمع من الحكومة عن رأيها بهذا الموضوع المهم وهو قضية وضع هذه السدود .

الرئيس : انتهت كلمات النواب وارجو من الحكومة ان تتفضل بالقاء ردها على ذلك .

- ل -

وزير الدولة ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة :

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام

كانت الحكومة الاردنية وبعثة العدل الاميركية قد تعاقدا مع شركة الانشاءات الاميركية لأجراء دراسة عامة عن الجدوى الاقتصادية والفنية لأقامة مصنع البوتاس على الشاطئ الشمالي لبحر الميت في موقع مشروع شركة البوتاس الفلسطينية . قدمت هذه الشركة الاميركية تقريراً خلال عام ١٩٥٥ أوصت فيه بأقامة مصنع تجريبي لتدقيق المعلومات المتوفرة عن شركة البوتاس الفلسطينية ولتعيين أنسب طريقة لاستنتاج البوتاس وجمع أية معلومات أخرى ضرورية لتصميم المصنع . وقد كان هذا الاجراء ضرورياً لتفادي اخطاء فيه ونقائص غير ضرورية في المشروع التجاري بدليل ان شركة البوتاس الفلسطينية كانت قد غيرت طريقة استنتاج البوتاس التي كانت تنهجها في وقت الاندباب عندما انتقلت الى المنطقة الجنوبية من البحر الميت .

وعلى ضوء هذه التوصيات وبالتعاون مع الجامعة العربية قامت الحكومة الاردنية بالاشتراك مع بعض الدول الاعضاء في الجامعة العربية ببدء بتأسيس شركة البوتاس العربية من اجل استغلال ثروات البحر الميت بموجب عقد التأسيس المؤرخ في ٢١ حزيران سنة ١٩٥٦ الذي تم تسجيله في وزارة العدل في عمان بتاريخ ٩٥٦/٧/٧ برأسمال أسمي وقدره أربعة ملايين وخمسمائة الف دينار اردني مقسماً الى تسعمائة الف ومائتي سهم بقيمة خمسة فنانير السهم الواحد . وقد اشترت كل من الاردن ولبنان وسوريا والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة والعراق والبنك العربي (٢٠٠ و ٢٠٠) سهم قيمتها مليون وألف دينار على الشكل التالي : -

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية	١٠٠٠٠٠	سهم قيمتها الاسمية	٥٠٠٠٠٠٠	دينار
حكومة المملكة العربية السعودية	٢٥٠٠٠	سهم قيمتها الاسمية	١٢٥٠٠٠	دينار
حكومة الجمهورية العربية المتحدة	٢٥٠٠٠	سهم قيمتها الاسمية	١٢٥٠٠٠	دينار
حكومة الجمهورية العراقية	٢٥٠٠٠	سهم قيمتها الاسمية	١٢٥٠٠٠	دينار
حكومة الجمهورية اللبنانية	١٢٥٠٠	سهم قيمتها الاسمية	٦٢٥٠٠	دينار
حكومة الجمهورية السورية	١٢٥٠٠	سهم قيمتها الاسمية	٦٢٥٠٠	دينار
البنك العربي المحدود / عمان	٢٥٠	سهم قيمتها الاسمية	١٢٥٠٠	دينار

هكذا عند الاصل

لقد نص عقد تأسيس الشركة ونظامها الداخلي على ان يطرح باقي الاسهم والبالغ عددها (٧٠٠,٠٠٠) سهماً قيمتها الاساسية ثلاثة ملايين ونصف المليون دينار في الاسواق العربية للمساهمة الاهلية وما لا يغطي من هذه الاسهم التي تطرح للاكتتاب الاهلي تغطيه المؤسسه العربية وان لم تقم هذه المؤسسه بدورها بالتغطية فان على حكومات الدول العربية المؤسسه ان تقوم بتغطيته بنسبة مساهمتها في موازنة جامعة الدول العربية .

وقد نص عقد التأسيس أيضاً على تشكيل مجلس ادارة يمثل حكومات الدول المؤسسه وبقي هذا المجلس يدير شؤون الشركة حتى مطلع عام ١٩٦٣ عندما تم انتخاب أعضاء جدد لمجلس الادارة من المساهمين الاهليين . وفي شهر نيسان من عام ١٩٦١ رأت الحكومة آنذاك ان مصلحة هذه المؤسسه ان تستبدل ممثليها من الموظفين الرسميين بممثلين من القطاع الخاص من تتوفر فيهم الخبرة الاقتصادية والمالية ومن لا يكون عرضة للتبدل والتغيير كما كان يحصل بالنسبة لوزراء الاقتصاد الاردنيين . فعينت السيد عبد الحميد شومان وفريد السعد وانتخب مجلس الادارة آنذاك السيد عبد الحميد شومان رئيساً له .

وقد قامت شركة البوتاس العربية ببناء الملاحات والمصنع التجريبي حسب توصيات شركة الانشاءات الاميركية واجرت التجارب والدراسات اللازمة على طرق الاستمتاع المختلفة تحت اشراف خبراء المان وامريكان واستغرق هذا العمل من اوائل سنة ١٩٥٩ ولغاية منتصف عام ١٩٦١ .

وحال الانتهاء من المرحلة التجريبية اختار مجلس ادارة الشركة بطريق العطاء الدولي شركة هندسية اميركية تدعى شركة وسترن ناب الهندسية وتعاقد معها بتاريخ ١٠ ايلول ١٩٦١ لدراسة جدوى المشروع الاقتصادي والفني ثم وضع تصاميمه النهائية وعمل المخططات التفصيلية ووضع المواصفات لاحالة عطاء بناء المصنع والملاحات والاشراف على انشاء المشروع وتشغيله .

وفي شهر ايار سنة ١٩٦٢ قدمت شركة وسترن ناب تقريرها بجدوى المشروع الفني والاقتصادي واوصت فيه باقامة المشروع في منطقة الامتياز الجنوبي في غور الصافي بطلاقة انتاجية تبلغ ٢٥٠ ألف طن من البوتاس سنوياً قابلة للزيادة في المستقبل الى ٥٠٠ ألف طن في السنة . وقد اوصت شركة وسترن ناب بنقل المشروع الى جنوب البحر الميت لعدم توفر مساحات كافية من الارض تصلح لبناء الملاحات على الشاطئ الشمالي ولتخفيض تكاليف الشحن الى ميناء العقبة عن الطريق التي تولى مجلس الاعمار دراسة امكانية فتحها وتعميدها عبر وادي العربيه .

وقد اعتمدت الشركة الهندسية الاستشارية في تقريرها عن جدوى المشروع الاقتصادي على تقرير عن تسويق البوتاس العالمي كانت قد أعدته مؤسسة ستانفورد الاميركية بناء على طلب شركة البوتاس العربية .

بعد دراسة تقرير جدوى المشروع الفني والاقتصادية من قبل جهاز الشركة الفني الذي كان مؤلفاً آنذاك من مهندسين اميركيين احدهما كان يعمل مديراً فنياً للشركة والآخر كان موفداً من هيئة الامم المتحدة للعمل مع شركة البوتاس . وبعد الاتفاق على ادخال بعض التعديلات على التصاميم الأولية ومصادقة مجلس الاداره عليها طلبت شركة البوتاس من الشركة الهندسية الاستشارية السير في المرحله الثانية وهي اعداد المخططات والمواصفات التفصيلية للمصنع والملاحات .

وحال موافقة شركة البوتاس على السير في المرحلة الثانية باشرت الشركة الهندسية الاستشارية في اعداد المخططات والمواصفات اللازمة لطرح عطاء بناء المصنع والملاحات وقد انتهت الشركة الهندسية بتاريخ ١٥ ايلول سنة ١٩٦٢ من وضع التصاميم والمخططات التفصيلية .

بتاريخ ١٥ ايلول سنة ١٩٦٢ طرحت شركة البوتاس بناء على تسبب الشركة الهندسية عطاء دولياً لبناء الملاحات . وبتاريخ ٢٩/١/١٩٦٣ تقدمت خمس شركات عالمية بعروض لبناء الملاحات وتراوحت أسعارها ما بين ٥ - ٣ - ٦ مليون دينار . وقد انضج ان هذا التفاوت بالاسعار كان ناتجاً عن عدم صحة الدراسات الفنية التي اعدتها الشركة الهندسية وعدم اجراء مسح للمنطقة لمعرفة توبوغرافيتها قبل وضع التصاميم النهائية فاضطرت الشركة لألغاء العطاء والطلب من الشركة الهندسية إعادة دراسة المخططات والمواصفات لتأمين كافة المعلومات اللازمة وارسالها للشركات المقاوله لتقديم عروض جديدة على أساسها .

وفي خلال هذه الدراسة تبين أيضاً ان هناك عوامل عديدة تتطلب المزيد من تعديل المخططات منها عوامل طبيعية كانهيار البحر الى درجة لم تكن متوقعة في جنوب البحر الميت ومنها كذلك حدوث فيضانات غير عادية في منطقة غور الصافي خلال فصل الشتاء الماضي مما حدا الى تغيير موقع الملاحات الى داخل البحر واقامة سدود لتحول دون اضرار الفيضانات بالملاحات والانشاءات في المستقبل ويطلب العمل كذلك انشاء قناة لفضح المياه من منطقة اللسان الى الملاحات وقد عدلت المخططات والتصاميم على هذا الاساس وانتقلت الاجراءات الرقابية اللازمة الامر الذي استغرق فترة طويلة من الزمن لانجازها .

وقد اتضح من تقدير التكاليف الواردة بالتقرير الاخير الذي اعدته الشركة الهندسية على ضوء التاميم الاخيرة ارتفاع تكاليف مشروع البوتاس ارتفاعاً كبيراً الامر الذي اضطر الشركة لتأجيل موعد استلام العطاءات لكل من المصنع والملاحات والطلب من الشركة الهندسية إعادة النظر في تصاميمها وتعديلها بقصد تخفيض التكاليف .

وللتأكد من صحة الدراسات التي قامت بها الشركة الاستشارية والتكاليف التي قدرتها لبناء المشروع فقد اتصلت شركة البوتاس بعدة شركات هندسية عالمية لمراجعة وتدقيق الاعمال الفنية لمعرفة فيما اذا كان هناك مجال لتعديلها وتخفيض تكاليفها لجعل المشروع أكثر فائدة .

ولا بد من الإشارة هنا الى أنه عندما تأسست شركة البوتاس سنة ١٩٥٩ كانت جميع جهودها مركزة على اقامة المشروع على الشاطئ الشمالي للبحر الميت بطلاقة انتاجية مقدارها سبعون ألف طن من البوتاس سنوياً وحدد آنذاك رأسمال الشركة بأربعة ملايين وخمسمائة ألف دينار . ولما تبين من الجدوى الاقتصادية والفنية بان الحد الأدنى للانتاج يجب ان لا يقل عن ٢٥٠ ألف طن من البوتاس سنوياً وتقرر على اثرها اقامة المشروع على الشاطئ الجنوبي للبحر الميت لارتفاع تكاليف المشروع الى ما لا يقل عن عشرة ملايين دينار . ومن اجل تغطية رأس المال وتنفيذاً لما نص عليه عقد التأسيس قامت شركة البوتاس سنة ١٩٦٢ بدعابة واجهة في مختلف الاقطار العربية من اجل الاكتتاب في أسهمها كما زار الدول العربية وفد يمثل الشركة للغاية نفسها ونتيجة لذلك ساهمت حكومة الكويت بمبلغ ١٢٥ ألف دينار وساهمت حكومة قطر بمبلغ ٥٠

الف دينار وساهمت شركة مصفاة البترول الاردنية بمبلغ ٥٠ الف دينار ، ورفع البنك العربي مساهمته الى ٥٠ الف دينار كما ساهم في الشركة ٨٥٠١ مساهم من المواطنين في سائر الاقطار العربية . وقد بلغت قيمة الاسهم المباعة في الاكتتاب الشعبي (٢٢٠٦٧٥) دينار دفع منها لغاية تاريخه (١٥٠٩٨٤) دينار . اما الرصيد الاجمالي المودع في المصارف الاردنية حتى تاريخه فيبلغ (٢٤٣٣٠٩٦) ديناراً تتقاضى الشركة عليه فائدة بمعدل ٥ % .

وحالما تسلمت هذه الحكومة المسؤولية اولت هذا الموضوع بالغ الاهتمام وطلبت من مجلس ادارة شركة البوتاس بياناً يتضمن المراحل التفصيلية التي مر بها هذا المشروع .

وعلى اثر ذلك وبعد اطلاع الحكومة على وضع الشركة العام من الناحيتين المالية والفنية كما اتضح لكم من هذا التقرير وبعد الاطلاع على قرار مجلس ادارة شركة البوتاس الذي يؤكد فيه انه اصبح من الضروري الاستعانة بشركة اجنبية تساهم في رأسمال الشركة وتشترك في ادارتها الفنية والادارية وتسويق البوتاس عند انتاجه في الاسواق العالمية وان نظام الشركة الداخلي يحول مجلس الادارة اتخاذ مثل هذا القرار .

لهذه الاعتبارات كلها فقد رأت الحكومة انه اصبح من الضروري معالجة الوضع معالجة جذرية ، وذلك بالسعي من جديد لدى البنك الدولي ومؤسسة الائتماء الدولية لتمويل المشروع ، والاشراف عليه اشرفاً كلياً من الناحيتين الفنية والادارية . وفعلما جرى الاتصال مع مؤسسة الائتماء الدولية التي اعتبرت سنة ١٩٦٢ عن تقديم قرض لتمويل المشروع فابدت هذه المرة اهتمامها واستعدادها وعينت على نفقتها الخاصة شركة هندسية اميركية معروفة تدعى شركة جي كويس الهندسية لتقوم بمهمة المراجعة والتدقيق ومراجعة التصميم والدراسات التي قامت بها شركة وسترناب بالتعاون مع شركة اخرى من اشهر الشركات ومن المتوقع ان تنجز الشركة المذكورة اعمالها وتقدم تقريرها خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر . وعلى ضوء هذه التقارير والدراسات الفنية نأمل ان يخرج هذا المشروع الى حيز العمل والتنفيذ والله ولي التوفيق .

وفي الختام فان معالي سيمان بك يامعالي الرئيس واطن ان دولة رئيس الوزراء ومعالي سيمان بك عندهما ما يمكن ان يجيبا به على اسئلة السادة النواب واستيضاحاتهم . والسلام عليكم ورحمة الله .

م - مناقشة المدير العام لشركة البوتاس

دولة رئيس الوزراء : بعد ان استمع مجلسكم الكريم الى البيان المفصل عن نواحي السير في هذا المشروع ، أرجو اذا كان ممكناً ان نستمع الى معالي

السيد سيمان داود مدير المشروع ، لعل عند بعض النواب المحترمين ما يمكن ان يسألوه عن بعض الامور

الرئيس : تفضل يا سيمان بك . . .

وهنا وقف معالي السيد سيمان داود المدير العام لشركة البوتاس العربية على المنصة .

الرئيس : هل اجد من النواب المحترمين يريد ان يسأل ان يستوضح عن بعض الامور من مدير شركة البوتاس العربية ؟

السيد الدلقموني نائب اربد : نيدي ، ورد في ملاحظات حضرات الزملاء والتقرير الذي تلاه

مدير الشركة : الواضح ان الشركة لم تستبدل إنما هنالك اصول في اوروبا وفي امريكا ان تتعاون الشركات مع بعضها او ان تشتري الشركة شركة اخرى وتندمج بها وهذه الحالة في هذه القضية شركة وسترناب موجودة في كاليفورنيا في سان فرانسيسكو والشركة الكبيرة تلك موجودة في كلايفلاند . صار في تفاهم بينهم الشركة التي في كليفلاند شركة كبيرة جداً فانفتحت ان تندمج هذه الشركة مع الثانية فاصبحت شركة واحدة وليس باستطاعتنا ان نحول دون هذا الدمج .

السيد الدلقموني نائب اربد : وماذا كانت نتيجة دراسة الشركة الجديدة المحول اليها وضع المواصفات والمخططات ؟

مدير الشركة : الحقيقة ان الشركة الجديدة ضاعفت كثيراً من اهتمامها وارسلت خير مهندسيها لاكمال المواصفات والتصاميم على الوجه الذي تمت فيه المناقصة .

السيد الدلقموني نائب اربد : وماذا تم بدفتر المطامات الشامل للمواصفات بعد ان طرح المطام وتقدمت شركات ثم امتنت الشركات مرة اخرى وبقى شركتان فقط . فما هي الملابسات التي رافقت هذا التحول والتبديل ؟

مدير الشركة : كما جاء بتقرير الحكومة بعد ان اجرت التعديلات الضرورية وفي خلال هذه التعديلات نشأت عوامل طبيعية اضطروا ان يأخذوها بعين الاعتبار وعملوا التعديلات الاخيره على اساسها وعندما تقدم تقرير بتكاليف هذا المشروع وجد ان هذه التكاليف ليس بمقدور الشركة ان تسير بالمشروع على اساسها فاوقفت المطامات ولم تبدأ ان تسير لأن في خزائنها لا يوجد

وزير الدولة لشئون رئاسة الوزراء بأن هنالك كان تصغيراً في المسح الطبوغرافي فن هو المسؤول عن هذا التصغير ؟

مدير الشركة : ان شركة البوتاس العربية تعاقدت مع الشركة الاستشارية الاميركية ان تقوم باعمالها على ثلاث مراحل .

المرحلة الاولى - دراسة الجلودى الفنية والاقتصادية . وتتطلب الدراسة الفنية اجراء اعمال فنية كبيرة قبل ان تقدم الشركة وتبدي رأياً كما يجب ، ويظهر ان الشركة أكتفت فكرت رغبة فيها في الاسراع او رغبة منها في التوفر ان تعمل مخططاتها ومواصفاتها دون ان تجري مسحاً طبوغرافياً لذلك الموقع . وهنا وقع الخطأ عندما تقدمت هذه المطامات للشركات اكشف هذا الخطأ ولم يكن ممكناً السير في المناقصة لبناء الملاحة فطلبنا من تلك الشركة اعادة الدراسة واجراء المسح الطبوغرافي - المسح الكامل فاعادته واكملته واعادت التخطيط على هذا الاساس .

السيد الدلقموني نائب اربد : من المسؤول عن هذا النقص والتصغير في المسح الطبوغرافي الذي اكتشفته الشركة المحلية بالخطأ؟ وما هي المسؤولية بالنسبة لتعاقد مع الشركة المترتبة على هذه الناحية ؟

مدير الشركة : كل شركة او كل رجل فن يمكن ان يخطئ كما يمكن ان يصيب فقد اخطأت هذه الشركة التقدير واتمت اعمالها بدون مسح وعندما طلب منها ذلك ان تصحح خطأها عدلته .

انا لا اذاع عن هذه الشركة ، انا كنت ولا ازال في حرب معها .

السيد الدلقموني نائب اربد : كل ما ذكر بأن الشركة ما أبدلت فما علاقة شركة (وسترناب) بموضوع التنقيب عن البوتاس .

المال الذي يكفي للخوض في هذا المشروع والاستمرار به .

السيد الدلقموني نائب اريد : إذن ما قيمة أية دراسة عندما تكون مجدية وتكلف هذه الدراسة الانتاج الصحيح ثم تمتع عن قبول هذا التكليف ونحرم انفسنا والشركة والمساهمين من الانتاج ؟

مدير الشركة : يا فضل بك ربما سها عن بالك ان تلاحظ ما جاء في تقرير الحكومة بأنه نحن الآن في سبيل المراجعة وتدقيق الخطط بغية تحديد التكاليف ونحن بانتظار هذه النتيجة .

السيد الدلقموني نائب اريد : لو فرضنا أنه قدم تقرير ووجد ان التكاليف باهظة اي انسان ذو جدوى يرى بطبيعة الحال - ان الشركة مؤهلة بهذه الدراسة يحتاج الى نفقات ويحتاج الى مال فاذا كانت دراسات الشركة المكلفة لا جدوى انتاجيه ماذا يهمننا من تكاليف المال . لما ان تقدم بالتكاليف المالية لتحصل على المال أو نقول بلا تردد بأنه ليس لدينا مال وتم نكف بالتصرف وابقاء العمل الإداري يتقاضى رواتب ونفقات لا طائلة نخشها .

مدير الشركة : التكاليف معرفتها وتقديرها ضروري جداً لأنه على أساسها نستطيع ان نؤمن المال وكنت انتظر في هذه الجلسة ان نستفيد منها حتى يقترح لنا كيف نندير المال لاقامة هذا المشروع ولكن لم اسمع احداً تقدم بمثل ذلك .

(ضجة)

السيد الدلقموني نائب اريد : لم يتم النقاش بعد يا معالي الرئيس ولم يتم بعد اسئلة حضرات النواب الزملاء في هذا الموضوع حتى يقترح بذلك ، ثم ما هو الآن عمل الشركة بالوقت الحاضر ؟

مدير الشركة : اي شركة ؟

السيد الدلقموني نائب اريد : الموضوع الآن موضوع ادارة شركة اليوتاس .

مدير الشركة : ننتظر التقرير الأخير الذي سيأتي كي نسير على هديه .

السيد الدلقموني نائب اريد : ألم يحدد في التقرير الفترة ؟

مدير الشركة : حدد له ثلاثة أشهر .

السيد الدلقموني نائب اريد : منذ كم شهر بدأ العمل بالمشروع .

مدير الشركة : بدأ منذ شهر .

السيد الدلقموني نائب اريد : منذ سنة ١٩٥٤ المشروع قائم ، وها نحن الآن في سنة ١٩٦٤ ولم يتم بالمشروع شيء .

مدير الشركة : هذه المدة سمعت التعليق الكثير عنها ولكن سمعنا أيضاً من الحاج السيد علي الدجاني ان المشروع الاشرافي بدأ سنة ١٩٦٤ وصار ينتج في سنة ١٩٦٤ .

(ضجة)

السيد الدلقموني نائب اريد : لا نتحدثون معاليكم ومعاليكم مواطن قبل ان تكون مديراً لهذه الشركة بأنه من الأولى عندما يجد الانسان أو المرء او جهاز اي عمل كهذا العمل بأنه لا جدوى من الزمن يمضي بدون فائدة ان يقول ويصرح للمسؤولين في الحكومة بأن الوقت والزمن يذهب ومجلس الاداره وجهاز هذه الشركة يتقاضى رواتب لا جدوى من ورائها ويجب استبدالنا بأناس أكفأ منا من ناحية فنية ام لا ؟

مدير الشركة : نحن كنا دائماً على اتصال مع الحكومة ، والحكومة تعرف كل شيء وكل الإدوار التي مرت على هذه الشركة . اما اذا كانت تستبدل

السيد الدلقموني نائب اريد : السيد عبد الخيد شومان ، السيد عبدالله بشناق ، السيد ابراهيم شاهين ، السيد سيمان داود ، السيد نجيم الدين الدجاني ، السيد احمد فوزي ، السيد فؤاد سعادة كناني هؤلاء الذين اذكركم وليس بينهم من هو مختص في الهندسة الكيماوية ابداً .

دولة رئيس الوزراء ووزير المالية : مجلس الادارة ليس من الضروري ان يكون فيه اختصاص كذلك المدير لا يكون شخصاً ، لأن الاختصاص انما يكون في الجهاز الفني ، الآن مجلس ادارة مصفاة البترول منير الاسمر هل هو اختصاصي في البترول ومشتقاته ؟ الياس المشر هل هو اختصاصي في البترول ومشتقاته فلذلك مجلس الادارة انما تخضع للانتخاب وكما ذكر بأنه يعود أمر انتخابهم الى الهيئة العامة وليس الى الحكومة .

السيد الدلقموني نائب اريد : جميل ان يقول دولة الرئيس هذا ولكن ما دام أن المشروع مشروع اقتصادي ومهم وغيرنا يستغل الموضوع بطرق فنية ، ليس بالمستحيل ان يكون من بين الاعضاء الممثلين للحكومة من هم مختصون في الموضوع فالسيد نجم الدين الدجاني اقتصادي معروف ولا بأس بالدراسات الاقتصادية ولكن هناك في وزارة الاقتصاد مهندسون كيماويون ، كان بالإمكان ان يستعان بهم بخبرة والدراسة على الاقل ، مجلس الادارة يدرس المواصفات والمطامير والدراسات بينما تكون هناك خيرة مع الجهاز الذي تفضل به دولة الرئيس واجاب بأنه يوجد جهاز فني ، الجهاز الفني السليبي يخضع لقرارات مجلس الادارة لا يستطيع أن يقول شيئاً اما عندما يكون هناك اعضاء ممثلين في مجلس الادارة ولهم خبرة فنية اعتقد بتكون الجدوى والفعل ، مدير الشركة : من جملة اعضاء مجلس الادارة المهندس السيد احمد فوزي .

أو لا تستبدل ، هذا من شأن المساهمين في اجتماع عام يعقد بآخر السنة . فاذا انتست فينا عدم الكفاية ، فانا من الذين اول من يترك العمل ، ولكن هذا من اختصاص الهيئة العامة .

السيد الدلقموني نائب اريد : صحيح أن هذا من شأن المساهمين ونحن مواطنون وهذا المجلس أيضاً يمثل المساهمين وأعتقد انه من حقه مجتمعاً ومفرداً ان يوجه مثل هذا السؤال ، واذا ما استعرض السادة المثلين في هذه الشركة استغرب وهم ذوي ضائر استغرب سكوتهم طوال هذه المدة عن هذا الوضع ، ثم أسأله - وهذا موجه الى الحكومة الجلييلة - لماذا ابعثت الفئتين المختصين من وزارة الاقتصاد عن المشاركة أو المساهمة في تسيير اوتوجيه هذا المشروع ؟ ويوجد مهندسون مختصون كيماويين في وزارة الاقتصاد ليسوا ممثلين . ممثل مهتمس طرق في مجلس الاداره . ومثل الناس مختصين في المسائل المالية . وليسوا مختصين في المسائل الكيماوية وهذا موضوع يختص في هيئة الكيماوية .

دولة رئيس الوزراء ووزير المالية : صلة الحكومة في شركة اليوتاس كصبتها في شركة القوسفات كصبتها في شركة الاسمنت ، كصبتها في أي شركة تسهم فيها ، والشركة شركة عربية اهلية والحكومة كان يمثلها وزير الاقتصاد وجئت بان وزراء الاقتصاد هذا عام ١٩٦١ - يقضي فترة ويمكن ان يستبدل ممثلها ووزارة او تعديل وزارى فارادت ان تستبدل ممثلها بممثلين من الأهلين فن ذلك الحين وفي سنة ١٩٦١ اختارت عبد الحميد شومان وفريد السعد وارجو من النائب المحترم ان يذكر اسماء اعضاء مجلس ادارة شركة اليوتاس .

السيد الدلقموني نائب اريد : ياسيدى . . . دولة رئيس الوزراء ووزير المالية : اذكركم عن عن الحكومة الآن اثنين . . .

السيد الدلقموني نائب اربد : هذا مهندس معماري وطرق .

مدير الشركة : اما بالنسبة للمهندسين الآخرين عندما تلقينا آخر المواصفات والتصاميم عين مجلس الادارة لجنة فنية من اربعة مهندسين اردنيين ودرسوا المواصفات والمخططات واعطوا تقريراً مطولاً عن الموضوع ارسلناه للشركة الهندسية وصار تبادل في وجهات النظر بين الفريقين .

السيد الدلقموني نائب اربد : هذا لم يذكر في التقرير الذي تقدمت به الحكومة الآن ، ماذا تم ، لان هذه مرحلة مهمة في نظر المساهمين وهذا ما يجب أن يعرف بان هناك جهة رسمية ايضاً تراقب المواصفات وتدرسها من ناحية فنية حتى يطمئن هذا المجلس بأنه فعلاً هناك آراء فنية تراقب هذه الدراسات .

دولة رئيس الوزراء ووزير العدلية : هذا عمل مراقب الشركات وليس عمل الحكومة .

السيد الدلقموني نائب اربد : على كل حال .

الرئيس : الموضوع يا اخوان ان نجد العلاج لهذا المشروع اما الاسئلة والاجوبة عن الاشياء الماضية هذه انتهت . الآن ما هو العلاج الذي يقترحه المجلس الكريم على الشركة او على الحكومة أن تتبناه لانجاز هذا الموضوع .

السيد عريقات نائب القدس : كل ما نرجوه ان تعمل الحكومة جامدة لاجراء هذا المشروع .

السيد المعاينة نائب الكرك : معالي الرئيس ، جاء في كلمة الزميل الحاج علي التجاني بأنه صرف على هذا المشروع ١٢٥٠ دينار وحتى الآن لم ينجح هذا المشروع ، فهل بالامكان تقديم بيان تفصيلي بهذا المبلغ ؟

مدير الشركة : لماذا لا ؟

الرئيس : صرفت على الادارة وعلى الملاحات .

السيد المعاينة نائب الكرك : دعوه هوليجابوب .

مدير الشركة : ان الشركة ترحب بكل عضو من اعضاء هذا المجلس الكريم ان يشرف مكاتب الشركة ويطلع على جميع الاجراءات والمعاملات من مالية او فنية .

السيد المعاينة نائب الكرك : جاء بكلمة النائب المحترم بأن المصانع موقوفه الآن والمشروع غير صالح للغاية التي استورد من اجلها فلماذا الاحتفاظ بها حتى الآن ؟

مدير الشركة : اية مصانع ؟ المصنع التجريبي !

السيد المعاينة نائب الكرك : المصنع التجريبي .

مدير الشركة : المصنع التجريبي موجود وقائم وعندما يقرر نهائياً بأن لا ضرورة له سنبيعه .

السيد المعاينة نائب الكرك : كذلك جاء في جواب الزميل الحاج علي التجاني بأن القائمين على هذا المشروع لم يزوروا حتى الآن أماكن العمل ، اصحيح هذا ؟

يا معالي الرئيس ، الآن ثبت من جواب الحكومة أنه من سنة ١٩٥٦ حتى ١٩٦٤ ونحن نعمل في دراسات خاطئة وصرف معظم رأسمال هذه الشركة على هذه الدراسات والرواتب وغير ذلك من النفقات الاخرى ، هل بإمكان معالي مدير الشركة بيان ذلك ؟

مدير الشركة : رأسمال الشركة لم يبلد ولم يصرف في غير منفعة ، رأسمال المساهمين الذي دفعوه ويبلغ مليون دينار موجود لم يمس ، كل المصاريف التي صرفت منذ سنة ١٩٥٦ حتى ١٩٦٤

وتعطيتنا رأياً فيها والان نحن في آخر مرحلة من مراحل الدراسات الفنية ، الدراسات الان بدور نهائي . ان التي ازرعنا هو كثرة تكاليفها ، الان نحن ساعون لعمل شيء في يقصد تخفيض هذه التكاليف واذا كان بالامكان ان ندير المبلغ بكامله نبداً حالاً . الشهر القادم نبداً نشتغل .

السيد عريقات نائب عمان هل هي مشورة صحيحة .

مدير الشركة : لم يثبت لي أنها غير صحيحة

السيد عريقات نائب القدس : الا تعتقد بأن المصنع التجريبي قد استخرج منه البوتاس بصورة فنية ام لا ؟

مدير الشركة : استخرج .

السيد عريقات نائب القدس اذن ماهي الاسباب التي اوقفت العمل ؟

مدير الشركة : لان تشغيل هذا المصنع ليخرج كمية بسيطة مثل هذه يكلف مبالغ طائلة والمهندسون الفنيون أقروا بان ليس هذا بمشروع اقتصادي

السيد عريقات نائب القدس : لم يثبت للشركة ان احداً الفنيين الذي احضر من الخارج كان يتلاعب او يعمل على غش الشركة وان يقول هذا المصنع غير كافي .

مدير الشركة : بآية سنة هذا ؟

السيد عريقات نائب القدس : قبل ان تستلم ، انت ليس عليك لوم سؤال آخر ، الا تعتقد بان المشروع كان قد درس دراسة وافية منذ زمن بعيداً والجانب الاخر يستغله .

مدير الشركة : هذا السؤال الذي يتردد على السنة عديدة يتساءل الناس لماذا المشروع الاسرائيلي يعمل وهنا مشروعتنا لا يعمل ؟

كانت صرفت عن يد الدول العربية لما كانت متولية ادارة شؤون هذا المشروع ، اموال المساهمين موجودة وكل الصرف كان يصرف من المليون دينار ومن الفوائد ومسح كل ذلك فوق اموال المساهمين يوجد في الشركة مبلغ نصف مليون دينار زائد .

السيد المعاينة نائب الكرك : ذكر ايضاً بان الخبير كان يحمل شهادة حقوق .

مدير الشركة : من هو المقصود ، هل هو انا؟ السيد المعاينة نائب الكرك : لا ، ليس أنت .

مدير الشركة : احب ان يفهم الاستاذ وانت بأني تطلعت في خلعمة هذه الشركة وقبلت في الخلعمة بها بناء على الحاح مني .

السيد عريقات نائب عمان : من مناقشة الزملاء الكرام وجواب الحكومة الكريمة تبين بأن هناك مريض هو شركة البوتاس ، هذا المريض عرف ان علاجه اما في واما مادتي ، يقول التقرير بان المشروع يحتاج الى عشرة ملايين دينار ، اي ان العلاج او ثمن الروشيت يحتاج الى عشرة ملايين دينار ، فعلياً ان نبحث عن المبلغ اما من المؤسسات الدولية او من دول الجامعة العربية ونأمل من الحكومة ان تسلك الطريقين وتقدم للمجلس الكريم تقريراً عن نتيجة مساعيها واما العلة الفنية ارجو ان يوضح لنا مدير الشركة هل هو يثق بهذه الشركات المستشارة او لا يثق فاذا كان لا يثق بها نفتش على غيرها .

مدير الشركة : يا باشا الشركة الاستشارية بعد ان تكون اشغلت سنتين او ثلاثة وجميع الدراسات هي التي قامت بها ، ليس من السهل ان تستبدلوا وبدأ من جديد ، الدراسات قائمة وموجودة ولكن يجوز ان تأتي بشركة اخرى وتدرس هذه الدراسات

هكذا منذ ان دخل

هنا الجواب من حتم ان تعرفوه .

بدأت شركة البوتاس الفلسطينية عملها في البحر الميت سنة ١٩٣١ وان الدراسة بدأت سنة ١٩٢٤ ، انما نشاطهم بدأ سنة ١٩٣١ وفي فروع سنة ١٩٣٧ نحن بدأنا واسسنا الشركة سنة ١٩٥٦ . لقد اقامت شركة البوتاس الفلسطينية سنة ١٩٣٧ ملاحات جنوب البحر الميت وقد وضعت هذه الملاحات تحت سيطرة اليهود بعد حوادث عام ١٩٤٨ فقامت السلطات الاسرائيلية عام ١٩٥١ بتنظيم وتوسيع هذه الملاحات وتشغيلها ثالثاً ، تبلغ مساحة الاراضي الصالحة لبناء الملاحات الواقعة في الاراضي المحتلة ما يقرب من ضعف المساحة التي تقع في المنطقة الاردنية تبلغ مساحة الاراضي الصالحة لبناء الملاحات ، عفواً ، ان الاراضي الصالحة لبناء الملاحات والواقعة في الاردن هي عبارة عن مجرى لسيل والوديان والفيضانات خاصة في موسم الشتاء الامر الذي يستوجب تحويل مجرى هذه المياه وهذا بدوره يكلف مبالغ طائلة .

خامساً : ان حوالي ٧٥٪ من مجموع الامطار التي تصب في وادي العرب تمر في المنطقة الاردنية وتخترق منطقة الملاحات المقترحة الامر الذي يتطلب اجراءات وقائية لحماية المشروع من الفيضانات وهذا بدوره يكلف مبالغ طائلة .

نظراً لانخفاض مياه البحر ينضطر الشركة الى جر المياه الى الملاحات من المنطقة الواقعة جنوب شبه جزيرة اللسان وتقدر تكاليف هذه القناة ما يزيد على ستة ملايين دولار بينما المياه منفره على الجانب الآخر من البحر الميت بحيث يمكن لشركة البوتاس الاسرائيلية ضخ ما تحتاج اليه من مياه من مواقع مجاورة لملاحاتها ، ان اعتداء اليهود على الاراضي الاردنية وتجاوزهم خط الهدنة واقطاع ما مساحته اربعة كيلومترات مربعة من الاراضي الصالحة لبناء

الملاحات سيضطر الشركة للاستعاضة عن هذه المنطقة باخرى لكن الضعف في النواحي المادية وارتفاع تكاليف المصروف فعل هذه النقطة اهتمت كل الاهتمام ورفعت الامر الى لجنة الهدنة المشتركة التي ادانت اسرائيل ولكنها لم تنصح لأمم المتحدة والامر عرض على مجلس الامن اول مره وثاني مرة ولا يزال موجوداً لدى مجلس الأمن .

السيد عريقات نائب القدس : لم تكن الاراضي الحالية التي انشأت عليها شركة البوتاس في السابق في زمن الانتداب وفي الوقت الحالي كافية لهذا المشروع ام لا ؟

مدير الشركة : سأكل اولاً . . . لم تبدأ شركة البوتاس الحرة نشاطها الا من سنة ٩٥٧ ، هذا جاء في التقرير سنمر عنه مرور الكرام تاسماً ان اكتشاف الغاز الطبيعي في صحراء النقب وفر لشركة البوتاس الاسرائيلية مصدراً لتوليد الطاقة الحرارية بتكاليف منخفضة عاشر وأخيراً ، بلغت تكاليف المشروع الاسرائيلي بما في ذلك اعمال التوسع الجارية حالياً بما يقرب من الثمانين مليون دولار وقد توفرت هذه المبالغ من مساهمة الحكومة الاسرائيلية والاكتتاب الشعبي والقروض التي حصلت عليها الشركة من البنك الدولي ومؤسسات دولية خارجية متعددة .

السيد عريقات نائب القدس : ارجو ان تجني عن مسألة الاراضي الحالية فهل الاراضي الحالية او الاراضي القائمة عليها المصنع التجريبي في الشمال ليست كافية لاستخراج البوتاس ؟ لانه يوجد ثمانية آلاف دونه في المنطقة الحالية ، فهل ثمانية الاف دونه لا تكفي لهذا المشروع ؟

مدير الشركة : قرر الفنيون بأنها لا تكفي .

السيد عريقات نائب القدس : سؤال أخير ماهي الاسباب التي دعت الشركة لان تعطي الملح لشخص معين ان تطرحه في المزاد .

الرئيس : هذا تتقدم به كسؤال الى الحكومة والحكومة ستجيب عليه .

السيد عريقات نائب القدس : انا اريد الجواب الآن اذا امكن .

الرئيس : لا ، هذا غير وارد .

السيد الدلقموني نائب اربد : ما دام بأن المعلومات التي توفرت للشركة وللحكومة من ناحية فنية بان هناك سيل ومجارى مياه يكلف تحويلها ولتهيئة الجسول لتناج البوتاس ، ستة ملايين فقط لتحويل السيول والمياه . ثم نقول ايضا - المعلومات بان جزءاً كبيراً ، كما ذكرت بكلمتي سابقاً بأن جزءاً كبيراً من الاراضي الصالحة للبيخ او لتكون بركا للتبخير هي اردنية واغتصبها اليهود ، ثم يقال بأنه ثبت ايضا من التقرير الذي تلاه معالي المدير بأن الذي قلته نعمل حواجز وسدود لجس المياه في الجانب الاسرائيلي ايضا يحرمنا من أخذ الكميات الوفيرة من المياه المتوفرة بهامادة البوتاس او ملح البوتاس ثم فيضان هذا الماء بعد أخذ حاجه اسرائيل منه على الجزء الاردني الغربي وابقاء الماء وسخاً يعني نحتاج حيثما الى تكاليف لتنقية ملح البوتاس والى عمليات اضافيه ونفقات زائدة فنحن نتكلف اذن في نقل المشروع . من الشمال الى نفقات تحويل السيول ما يقرب من ستة ملايين ثم نحتاج الى جهود فنية أخرى لتنقية المياه / نسبة ملح البوتاس الذي زاد من المياه الوسخة التي يتسرب الماء المحتوي على ملح الطعام والذي تأخذ اسرائيل منه ملح البوتاس الى الجانب الاردني فما هو الموقف الفني من هذه الناحية من قبل الشركة ؟

السيد السحجات نائب الكرك : يظهر بأن بعض الأخوان اصبح اختصاصياً بالبوتاس بشكل ان الاخ يضرب بجميع التقارير التي اعطتها الشركات الفنية المستشارة العالمية عرض الحائط ويقرر هو برأيه ان هنا أحسن او هناك أحسن نحن لا نريد هنا ان نقرر اموراً فنية لأنه ليس بيننا فنياً واحداً انما الذي نريده ان الشركة تعترف بأعمالها ولم تزل الى الآن ولذلك نرجو ان لا نريك الامر أكثر من الزوم وان نطلب من الحكومة أن تسير بدراساتها وبأعمالها نجد وأن تستفيد من التقارير الفنية .

السيد الدلقموني نائب اربد : على كل حال انا لا اريد ان اعقب على كلام الاخ الفني ايضا الذي اتساور وإياه على الاقل بالموضوع ، لكن هذه المعلومات وهذه التساؤلات كما هو يبيح لنفسه ايضا يجوز لكل نائب ان يتساءل نفس هذه التساؤلات والتساؤل لا يعني انه لا ، نجر الشركة او الحكومة ان تسير بهذا الطريق ، هذه تساؤلات تنتظر منها الاجابة فاذا كانت القرارات التي ستتخذ هي في جانب هذه الشركة بالذات فنحن اول المهتمين بالحكومة وللشركة .

السيد جهاد نائب اربد : معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين .

ان النقاش الحلي الذي دار حول شركة البوتاس لمناقش على جانب من الاهمية والواقع اننا استفدنا جميعاً نواباً وحكومة ومديراً للمشروع ، انني لاحظت ان هذا المشروع قد ولينا البحث من جميع نواحيه وكما قال عبد الرحمن باشا خليفة النائب المحترم ان المشروع مريض وان هذا المريض مريض مثل سنوات وغرفنا انه بحاجة الى رويته بعشرة ملايين ، علينا ان نتدبر المال ، ولذلك الحكومة مدعوة لأن تدبر المال

الرئيس : تفضل .

(ن)

دولة رئيس الوزراء ووزير العدلية :

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

ان الحكومة ومنذ استلمت سلطاتها وضعت نصب عينها شركة الفوسفات وشركة البوتاس لتدفع بهما بقدر ما تستطيع الى الامام، وانني اطمنن مجلسكم الكريم ان شركة الفوسفات قد خطت خطوات منظمة منسقة. ويسرني ان ابين ان قيمة اسهمها قد ارتفعت قيمتها نتيجة التنظيم اولا ، ونتيجة وفدنا الذي ذهب الى يوغوسلافيا وتم الاتفاق للافراج عن ما يزيد عن نصف مليون دينار تؤخذ بضائع من الجمهورية العربية المتحدة وستترك الزمن القريب ان يحدثكم انشاء الله عن نجاح هذه الشركة .

اما بالنسبة لشركة البوتاس فأريد ان ابين لمجلسكم الكريم ان جميع ما بينه النواب المحترمين في كلماتهم قد اخذ بعين الاعتبار في البحث بين الحكومة ومجلس ادارة الشركة ، وعلى ضوء هذه المحادثة اتخذ مجلس الادارة قراراً بهذا الصدد وافر ذلك مجلس الوزراء، وانني ابين لمجلسكم الكريم محدود معقول من الاطمئنان وبكلمات موجزة ، كي لا اذهب واياكم بالتفاؤل الكبير، ان الامور تميز بمباحثات دقيقة ويهدوء ، آخذة بعين الاعتبار ملحوظات النواب ومجلسكم الكريم ، وان الحكومة وهي تدعم مجلس الادارة المؤلف من نخبة ابناء بلدكم خبرة وكفاءة ووطنية سوف تبقى ورام العمل لمصلحة هذه الشركة حتى تصبح بمون القوتوجية جلالة الملك حقيقة واقعة. ولا ينبغي قبل ان انهي كلمتي من ان اقول ان المال وتمويل هذا المشروع هو العقدة الوحيدة التي تقف امام هذا المشروع ، واننا نأمل ان نوفق لتلايل هذا الأمر انشاء الله .

لاخراج هذا المشروع الى حيز الوجود الذي بنجاحه سيعطي أكله لهذا البلد الذي يبحث عن اي مصدر رزق يدعم انتاجه دعماً صحيحاً بخيره وفوائده شعبه. ولذلك يا معالي الرئيس ويا حضرات الزملاء الاكرام بصفة الاخ الكريم معالي ميمان بك مديراً للمشروع وبصفته خبيراً أكثر مني وأكثر من بعض الزملاء وهو أيضاً عليه ان يفتش وان يبحث عن النقص الذي أخر هذا المشروع منذ ثماني سنوات حتى اذا عرفه اين هو وعرفناه معه وعرفته الحكومة ممثلة بوزير الاقتصاد عندها تستطيع ان تدعمه بالمال ويظهر الى حيز الوجود ولهذا اقترح ان نبي الموضوع ونبحث بموضوع آخر والسلام عليكم .

السيد ملحميس نائب نابلس : مكتوب هنا عندكم خير استخدمتموه اسمه (استوفر) براتب قدره (٢٥٠) ديناراً كخبر وسيشتغل عند الشركة كذلك ب (٦٠) ديناراً ، من الذي اختار هذا الخبر ب (٢٥٠) ديناراً وكفايته أقل من ذلك .

مدير الشركة : كان هذا من سنة ٥٧/٥٨ .

السيد ملحميس نائب نابلس : معاليكم قلت قبل قليل انه سنة ١٩٣١ بدأ مشروع البوتاس الاسرائيلي ، سنة ١٩٣٧ انتج يعني ستة سنوات ، فما بالك نحن من سنة ٥٦ ؟

مدير الشركة : للمشروع الاسرائيلي . . .

الرئيس : اظن ان الموضوع اشيع بحثاً ، فهل لأحد اقتراح .

الحاج الدجاني نائب القدس : لي اقتراح يا معالي الرئيس .

دولة رئيس الوزراء ووزير العدلية : كلمة قصيرة قبل الاقتراح ، ربما وفرت علينا .

السيد كريشان نائب معان : انني على ذلك .
الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة الموضوع برمته الى اللجنة الاقتصادية .

الجميع : موافقون

٤ - مناقشة تقرير ديوان المحاسبة
الثالث عشر وقرار اللجنة الماليه

رقم - ٥ - بشأنه

الرئيس : يتلى قرار اللجنة الماليه حول تقرير ديوان المحاسبة وارجو ان يتفضل مقرر اللجنة السيد حفطي ملحميس الى المنصة لتلاوته .

واخيراً فانني ارجو من مجلسكم الكريم ان يلخص مقترحاته لئيبعتها مؤيدة من الحكومة الى مجلس الادارة ليعمل على السير بموجبها وتنفيذ ما يمكن منها .

والسلام عليكم .

الرئيس : ترفع الجلسة للاستراحة
(وهنارفت الجلسة للاستراحة عاد المجلس بعدها للانقطاع)

السيد القضاة نائب عجلون : معالي الرئيس بالنسبة لخلاصة ما دار حول شركة البوتاس بقرع ان يحال الموضوع الى اللجنة الاقتصادية للفضل لوضع القرارات اللازمة ومن ثم تحويلها الى الحكومة .

قرار رقم (٥)

تشرف اللجنة المالية بأن تعرض على مجلسكم الكريم ، خلاصة دراستها للتقرير الثالث عشر لديوان المحاسبة شاملاً اعمال الديوان خلال المدة الواقعة بين ١ / ١٠ / ١٩٦٣ و ٣٠ / ٩ / ١٩٦٤ ، وكانت اللجنة قد درست هذا التقرير في مرحلتين مرحلة لجنة فرعية اتبقت عن اللجنة في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٠ / ٢٨ / ١٩٦٤ ومرحلة الهيئة العامة للجنة ، فقد اجتمعت بتاريخ ١٦ / ١١ / ١٩٦٤ بنصائها القانوني واتخذت القرارات التالية التي تعرضها على مجلسكم الكريم ، رجاء الموافقة عليها ، وتوجه اللجنة بمجهود الديوان في وضع تقريره وتقديمه الى مجلسكم الكريم في الوقت المحدد لذلك في قانونه مما ينطوي على دقة محمودة في مراعاة احكام القانون . وفيما يتعلق بمحتويات التقرير فان اللجنة لم تر ثمة ما يبرر تكرار ما ورد فيمن طلبات او ملاحظات فهو ينقسم كما تعلمون الى خمسة فصول تتناول المواضيع التالية :-

(١) المقدمة والملاحظات العامة على القوانين والانظمة .

(٢) السرقات والاختلاسات .

(٣) الملاحظات الخاصة بتطبيق النظام المالي .

(٤) الملاحظات الخاصة بأعمال التدقيق في كل وزارة ووزارة .

(٥) الملاحظات الخاصة بأعمال التدقيق في البلديات .

ويلاحظ ان هذه الفصول تنص على ثلاثه مواضع رئيسية وهي :-

- ١ - موضوع التشريع والتطبيق وتعزيز رقابة الديوان وطمأنية موظفيه .
- ٢ - قضايا المخالفات والتجاوز على اموال الخزينة بالسرقة او الاختلاس .
- ٣ - القضايا المالية الخاصة بالتنظيمات الحساسة .

(١) فيما يتعلق بمنحى التشريع ومطالبة الديوان بالغاء القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٥٦ الذي عدلت بموجبه المادة الخامسة من قانون ديوان المحاسبة لسنة ١٩٥٢ بدعى أن هذا القانون ينتقص من حصانة رئيس الديوان خلافاً لاحكام الدستور وقد سبق لمجلسكم الكريم أن وافق في العام الماضي لدى دراسته للقرار الثاني عشر للديوان على الغاء هذه المادة . وفيما تحترم اللجنة المالية ذلك القرار الا انها لم تر ضرورة لتوصية مجلسكم الكريم بالعودة اليه ، او الاصرار عليه ، ذلك لان تقدير مخالفة القانون المشار اليه لاحكام الدستور ، تحتاج الى دراسة قانونية يهدها الى اللجنة المختصة بموجب احكام الدستور لتقدير مدى المخالفة اذا وجدت ، فضا لهذا الاشكال الذي تكرر ذكره في التقارير الاخيرة .

(٢) تقع خلافات في الرأي بين الديوان والسلطة التنفيذية يتولى مجلس الوزراء ، كما ورد في التقرير - بالنسبة لأكثر من قضية واحدة حسم هذا الخلاف . ولما كان مجلسكم الكريم هو مرجع ديوان المحاسبة ، فإن قضايا الخلاف بالرأي ينبغي ان تعرض على مجلسكم الكريم كلاً في حينه لكي يتخذ بشأنها الاجراء الذي يؤدي الى حسمها بعد الاطلاع على وجهة نظر السلطة التنفيذية ، ولقد تضمن التقرير أكثر من شكوى واحدة من انفراد السلطة التنفيذية بحسم الخلافات بالرأي ، وترى اللجنة المالية انه كان من الضروري في الماضي ، وضروري ، حاضراً ، ومستقبلاً ، ان تعرض الخلافات بالرأي على مجلسكم الكريم ، في سياق وقوعها ، وليس بعد انتهائها وليس ايضاً بعرضها في التقرير دفعة واحدة .

ويطالب رئيس الديوان بتعديل المادة (٢٢) من قانون ديوان المحاسبة بصورة . تتيح له عرض هذه الخلافات على هيئة خاصة ، الا ان اللجنة ترى ان مجلسكم الكريم هو مرجع الديوان ، وان هذه الخلافات ينبغي ان تعرض عليه في حينها .

(٣) لاحظت اللجنة ان التقرير يواصل المطالبة بانشاء مجلس تأديبي خاص لمحاكمة الموظفين المسؤولين عن المخالفات المالية ، وايضاً بمن قانون لصيانة اموال الدولة ، ويعلم مجلسكم الكريم انه قد اودع لدى الحكومة - الحكومة السابقة - مشروعان لمدين القانونين تقدم بهما رئيس ديوان المحاسبة ، ويدعو الحكومة ان تنظر فيهما بوجه السرعة الممكنة ، ولا توافق اللجنة المالية على ماورد في تقرير ديوان المحاسبة من انه اذا لم يتم من هذين القانونين وغيرهما ، يصبح ديوان المحاسبة . مسلوب الصلاحيات ، فزيل البناء ، على حد ما ورد في التقرير - ذلك لان للديوان صلاحيته الفعالة بأن يخاطب مجلسكم الكريم ، ولا يوجد شبهة حجاب يحول بينه وبين عرض الصعوبات التي يواجهها أثناء سير عمله ، او اطلاق المجلس على القضايا الخطيرة التي لم تستجب الحكومة - اية حكومة - لاختلاف المسؤولين عنها بالشدة اللازمة .

وفيما يتعلق بتعيين مستشار قانوني في ملاك ديوان المحاسبة فان اللجنة المالية تشكر الحكومة الكريمة على احدثات وتعيين مستشار قانوني للديوان

(٤) لاحظت اللجنة المالية ان استيضاحات الديوان قد بلغت في عددها ٩٧٨ استيضاحاً انتهى منها ٢٥٥ استيضاحاً وبقي منها خلال السنة ٧١٣ استيضاحاً معلقاً او ما نسبته ٦٢٪ من المجموع . وهي نسبة كبيرة خاصة بالنسبة لتلك الوزارات والدوائر ذات المسؤوليات المالية التي وجهت اليها اكثرية الاستيضاحات فن مجموع ٧٧٥ استيضاحاً وجهت الى وزارة المالية والدوائر التابعة لها . ما يزال هناك ٤٩٠ - استيضاحاً معلقاً او ما نسبته ٦٤٪ من المجموع . لقد لفتت هذه الكثرة من الاستيضاحات المعلقة نظر اللجنة المالية واثار خشيته من ان يكون الاستمرار في اهمال هذه الاستيضاحات كلها او اى جزء منها سبباً في فقدان اى حق للخزينة العامة ، او في فقدان هذا الحق بسبب مرور الزمن او بحكم الامر الواقع . وقد يكون بين هذه الاستيضاحات ما يستوجب بحثاً مفصلاً او مغايرات مطولة ولكن النسبة العامة تبقى على كل حال نسبة عالية تثير التساؤل ، وديوان المحاسبة على حق في الشكوى منها .

ولقد تضمن التقرير ان ديوان المحاسبة تمكن من استرداد (٥٥) ألف دينار تقريباً للخزينة العامة ، وهو مبلغ كبير بالنسبة لموازنتنا ومحمد للديوان على يقظته وسهره وعن اصراره على وجهة نظره في تلك القضايا التي تثير مثل هذه الاستردادات .

ثانياً - قضايا المخالفات والاختلاسات والسرقة

لقد ساء اللجنة المالية ان ترى هذه الكثرة من المخالفات والاختلاسات والسرقات وبمجرد وجودها يسيء الى سمعة اى بلد كان ، بل بلدنا الساعي الى بناء اوضاعه واصلاح اموره على اساس راسخة تسودها الأمانة والاخلاص ، وليس يرد اللجنة المالية ان تكرر ما ورد في التقرير حول هذه الحوادث المؤسفة ، وتكرر شكرها للديوان على اكتشافها وتحمدها له صراحة في ذكر الاسماء والوقائع ولا تعتبر ذلك تشهيراً بأحد وانما اجراء رادعاً ، على رئيس ديوان المحاسبة ان يعمل على نشر الوقائع بطرقها ونتائجها وعقوباتها وان تضمن التقرير خلاصة كاملة للحوادث لا مجرد نماذج منها .

وقد اشار التقرير الى مخالفات صريحة تكرر في وزارة الخارجية بالذات وامل وضع حد لها ذلك لان ميعوثي الوزارة مرآة للاردن في الخارج ولا يجوز لاي منهم ان يكون سبباً في تشويه جمال هذه المرآة بأية مخالفة مالية من شأنها ان تنقص من قدره وبالتالي من قدر وطنه .

ثالثاً - القضايا المالية الخاصة بالتنظيمات الحساسة

يؤسف اللجنة ان ترى وزارة مسؤولة كوزارة المالية لا تستجيب لرأي منطقي يتناول انشاء سجلات مالية مسعفة لتنظيم ادخالات مالية ذات اهمية حساسية كبيرة ، وتتساءل اللجنة عن السبب في عدم تنظيم هذه السجلات المسعفة للعديد من المامات المالية التي تتعلق بالقرضات الخارجية والداخلية والأرباح والمساهمات في الشركات والمؤسسات الدولية وغيرها .

فالحكومة تبيض في الوقت الحاضر ما يترب من مليون ونصف مليون دينار كعائدات وارباح ،
وتساهم في عضوية المنظمات الدولية بما يقرب من ربع مليون دينار في السنة ولها قروض ومساهمات في
الشركات تبلغ حوالي خمسة ملايين دينار . وليس واضحا لدى اللجنة السبب الذي يحول دون تنظيم
السيجلات المسعفة رغم ان هذه التضييع مازالت معلقة منذ سنة ١٩٥٣ وهو نقص لا يسع اللجنة المالية
الا تكرار اسفها له والتشديد على تلافيه بوجه السرعة الممكنة .

ولاحظت اللجنة أيضا ان تدقيق الخلاصات العامة للميزانية يعود الى ثلاث او اربع سنوات وبذلك يكون الوقت قد فات على اجراءه تعديلات في حالة لزومها وبؤمل من وزارة المالية ان تسارع في انجاز الخلاصات العامة وان توزع نسخاً من تتريرها السنوي على مجلسكم الكريم عند توزيع تريرديوان المحاسبة لكي يتمكن المجلس من دراسة القضايا المالية التي يثيرها الديوان في ضوء ذلك التقرير .

الخلاصة

نوصي اللجنة المالية بمجلسكم الكريم بالموافقة على ما يلي : -

- ١ - الموافقة على تقريرها الذي سبق قراءته وتسجيل الشكر لرئيس الديوان وموظفيه على الجهود التي بذلوها خلال العام الذي يشمله التقرير .
- ٢ - لما كانت اعمال المراقبة تقتضي الجراءة في حدود المنطق والعقول من الموظف المختص عند متابعة المخالفات وما بها فان اللجنة من اجل فعالية الديوان وطمأنينة الموظفين توصي بوضع ضمانات كافية تشمل اخذ رأي رئيس الديوان بالموظف الذي ينقل الى دائرته او منها .
- ٣ - لما كان بعض موظفي الحكومة يواصلون استعمال سيارات الحكومة لافراض خاصة خلافا للنظم والتعليمات والأوامر فان اللجنة توصي مجلسكم الكريم بالموافقة على دعوة الحكومة لالغاء استعمال السيارات الفخمة والمريحة لعمال الدوائر والاستعاضة عنها بسيارات تكون من نوع الجيب وأيضا دعوة الحكومة لطلاء سياراتها بلون معين لكي تعرف حالا عند استعمالها في أي قصد غير رسمي ، ويطلب من ديوان الحاسبة ان يشعر مجلسكم الكريم خلال العام بالحوادث التي يكتشفها عند استعمال السيارات الحكومية لمقاصد غير رسمية .
- ٤ - التشديد على وزارة المالية لفتح السجلات المالية المسعفة سريعا وتزويد مجلسكم الكريم بنسخ من تقاريرها السنوية .
- ٥ - دعوة رئيس ديوان الحاسبة لابلغ مجلسكم الكريم عن قضايا المخالفات والسرقات والاختلاسات الهامة حين وقوعها وايضا لابلغ القضايا النضمة خلافا في الرأي مع السلطة التنفيذية .
- ٦ - لاحظت اللجنة ان هنالك مجال كبير متخلفة منذ عدة سنوات لم يحصل بعد مع حاجة الحكومة لهذه الاموال واستطاعة المكلفين بدفعها كالمسلفات والضرائب والغرامات فيرجى بذل الجهد بالتحاذر الاجراءات الفعالة لتحصيل هذه الأموال .

- ٧ - لاحظت اللجنة ان هناك ظاهرة تتكرر في كل عام وهي التجاوز على الخصصات المرصودة في الموازنة وتعتبر هذه الظاهرة من المخالفات المالية الخطيرة التي لا يجوز ان تتكرر .
- ٨ - لاحظت اللجنة ان حساب المياومات للموظفين الذين يوفدون بمهمة رسمية خارج المملكة تتألف كل منها بصورة افراديه بحيث تختلف المياومات بين حالة واخرى حتى في البلد الواحد . مع تساوي درجة الموظفين ولرفع الارهاق السليبي يقع على كاهل الخزينة تطالب اللجنة باصدار وضع ترتيب عادل للمعالجة هذا الموضوع . وبالنظر لموافقة الحكومة على تشكيل لجنة لهذه الغاية فيرجى من المجلس الكريم الطلب الى الحكومة اعلامه بالنتائج التي توصلت اليها اللجنة المذكورة .
- وختاماً تأمل اللجنة المالية ان تكون قد رفعت الى مجلسكم الكريم صورة واضحة لتقرير ديوان الخاسية الثالث عشر وقدمت لكم التوصاي الملائمة التي تساعد الديوان على مواصلة مراقبته لالامور المالية يبتغى مزاياه وجهود متضافعة من اجل ان يسود الحق والنظام والاخلاص مرافق حياتنا كجلد نائحي . يتطلع بانفثاره الى مطامح واسعه ، في ظل قائده الباني جلالة الملك الحسين المعظم .

الايحة المالية

(1)

السيد السمحات نائب الكرك : ان اللجنة المالية وهي نخبة ممتازة من هذا المجلس ويبلغ عدد اعضائها تقريباً ربع هذا المجلس ، قد قامت مشكورة بوضع هذا التقرير المطول واعتقد ان ايزميل يريد ان يتكلم في هذا الموضوع سوف لا يزيد على تقرير ديوان الحاسبة المفصل او على تقرير اللجنة شيئاً جديداً . وعليه فاني اقترح ان يوافق المجلس الكريم على تبني قرار اللجنة وان نستعمل الى قرار الحكومة او اجابة الحكومة مرسماً . وان كان لأحد الاعضاء من ملاحظات بعد ذلك ابناها .

السيد عريقات نائب القدس : نثني على ذلك .

— اصوات : نشي على ذلك .

وزير المالية اذا رغب في ذلك ، سنستمع اولا الى ملاحظات معالي

- ج -

وزير المالية : معالي الرئيس ، حضرات
النواب المحترمين .

لا أريد أن أتعرض في كلمتي من ناحية عامة لتقرير ديوان المحاسبة وإنما سأقتصر بكلامي على النواحي المالية التي تعرض لها التقرير كما تعرض لها تقرير اللجنة المالية، ولا بد لي أن أقول بأن واجب وزارة المالية والدوائر التي تتبعها أن تكون حريصة كل الحرص على كل فاس يمكنها أن تحصل عليه لتزود الدولة بما تحتاجه من أموال وطبيعي جداً أن ترغب بديوان المحاسبة كركيب على هذه الأموال وأن ترغب بكل اقتراح يأتي بفائدة لوزارة المالية، والمالية تأسف كما أسفرت اللجنة المالية أنها لم تستدع المختصين في وزارة المالية لتباحث معهم في تقرير ديوان المحاسبة. ومع احترامنا لتقرير ديوان المحاسبة ولا أقول بأنه مائة في المائة كان مقرراً للحقائق ولا أقول أيضاً أن هناك أخطاء كثيرة في التقرير، ولكنني

2011-11-15

أقول ان كل تقرير من اية هيئة كانت قد يصيب قسماً كبيراً من الحقائق وقد يخطئ أيضاً ، فلو اجتمعت اللجنة المالية الموقرة مع المختصين لما ورد التقرير بهذه الصيغة .

ورد في التقرير كلمة (لقد أحزن اللجنة) — كفاها الله شر الحزن ان شاء الله — و — يوسف اللجنة — نرجو ان لا نأسف ، لأنه كما قلت كسل انسان معرض للخطأ والخطأ يصحح وهذه هي النتائج التي ستوخاها كمالية وتقرير ديوان محاسبة .

يوسف اللجنة أيضاً بموضوع اخر او تقول (لا يسع اللجنة المالية الا تكرار اسفها له) والمهم . (لاحظت اللجنة ان هنالك مبالغ كبيرة متحققة منذ عدة سنوات لم تحصل بعد مع حاجة الحكومة لهذه الاموال واستطاعة المكلفين بدفعها ، كالمسلفات والضرائب والغرامات فيرجى بذل الجهد باتخاذ الاجراءات الفعالة لتحصيل هذه الاموال) هنالك لثلاثان اللتان تدفعان الضرائب بحق ، هي فئة الموظفين وفئة من هم اقل من المتوسطين من الناحية المالية ، هؤلاء او هاتين الفئتين هما اللتان تدفعان الضرائب وانني اؤكد مجلسكم الكريم لو ان اصحاب المال والسعادة ثواباً واعياناً ووزراء حاليين وسابقين وتجاراً كباراً في هذا البلد يدفعون الضرائب ١-١ وجدت المالية صعوبة في التحصيل . وانى لا اريد وانما اوجه هذا لنفسى فأقول بأن في البلاد الاخرى لا يوجد محصيلين للاموال وانما يوجد مواطنون يدفعون الى الدوائر المختصة فيدفعون ما عليهم من ضرائب .

على كل حال هذه ملاحظات عابرة اقتصرها على وزارة المالية ووزارة الجمارك لانها مقصودتين في التقريرين . الاستيضاحات المتعلقة بالنسبة لوزارة المالية وقبل ان اقول بهذا انا والجمهورية الجمارك

بحسب التقليد المتبع تتحمل مسؤوليات الوزارات السابقة ، رغم هذا فأني اقول بأن حصّة الحكومة من هذا التقرير ثلاثة وثمانين يوماً فقط وباقي السنة كلها على وزارات اخرى ، لا اريد من هذا ان ابرء نفسي اعتبر انا انى مسؤول ايضاً عن هذا التقصير لان هذا التقصير يمكن ان يكون متلاحق بوزارات كثيرة ربما اشتركت بكثير منها ، على كل حال لقد اصدرت وزارة المالية بلاغاً الى الدوائر المرتبطة بها لانها الاستيضاحات المتعلقة بأسرع وقت ممكن وقبل انتهاء السنة المالية .

الحساب الختامي ، بناء على رغبة مجلس النواب فقد تم تعديل قانون ديوان المحاسبة بالقانون رقم ٦- لسنة ١٩٦٢ ويقضى التعديل بوجوب انجاز الحساب الختامي لكل سنة وتقديمه لديوان المحاسبة خلال اثني عشر شهراً من انتهاء السنة المالية الخاصة بالحساب واستئصال حكم القانون فقد تم انجاز وتقديم الحساب الختامي لسنة ١٩٦٢/١٩٦٣ في الموعد الذي حدده القانون واما الحساب الختامي لسنة ٦٤/٦٣ فلم يحين موعد انجازه وسيقدم لديوان المحاسبة قبل انتهاء السنة المالية وبالنسبة لما تقدم فانه سوف لا يحصل اى تأخير في المستقبل في انجاز الحسابات الختامية السنوية .

السجلات المسجلة تحتفظ بوزارة المالية بسجل مسعف . تدون فيه بعض الحسابات التي اشار اليها ديوان المحاسبة وسبب تباين الآراء حول هذا الموضوع ستقوم وزارة المالية بالاتفاق مع ديوان المحاسبة بحفظ سجل جديد تدون فيه الحسابات التي يتم الاتفاق على ادارتها فيه .

سير الجباية : ان عملية جباية الضرائب اشق من عمليات تحققها ويفوق السبب الى تقاعض المكلفين عن الدفع على الرغم من مقلبتهم المالية ، لقد انجلت

وزارة المالية اجراءات اشد من السابق وذلك بتعديل القانون الذي فرضت بموجبه غرامات بنسبة (١٠٪) عن كل سنة يتأخر فيها الدفع ويبلغ حددها الاعلى (٥٠٪) ويؤمل ان تتحسن الجباية بعد صدور القانون المشار اليه بالاضافة الى ما مستخذه الوزارة من اجراءات قانونية او ادارية برفع نسبة التحصيل .

التجاوز على التخصيصات ، يبدو من الاطلاع على الحسابات الختامية بان لم يقع تجاوز على التخصيصات المقررة بموجب قانون الموازنة العامة مطلقاً واما التجاوز في بعض المواد ضمن الفصل الواحد فانه جائز ولا يعتبر تجاوزاً على قانون الموازنة بالمعنى الصحيح انما هو عبارة عن نقل تخصيصات من مادة الى مادة اخرى في نفس الفصل عملاً بأحكام المادة ١٦ - من النظام المالي .

مياومات الموظفين : حدد نظام الانتقال والسفة بسد للياومه الذي يدفع الموظف داخل المملكة وخارجها وقد اعطى النظام رئيس الوزراء صلاحية زيادة البديل المقرر بالنسبة لكل قضية بعد الأخذ بعين الاعتبار المركز وطبيعة المهنة التي تكلف بها الموظف وعلى هذا الاساس فانه يتعلم وضع قواعد ثابتة لسير بموجبها ، وفي جميع الاحوال فان الجهات المعنية تولي هذا الموضوع أهمية خاصة بغية تنسيق المدلات .

بقي فيما يختص بوزارة المالية الجمارك ، اشير الى التقرير السنوي الثالث عشر المقدم الى مجلس النواب الموقر عن اعمال ديوان المحاسبة من اذار ٦٣ الى ٣٠ - ٩ - ٦٤ ، تطرق التقرير الى اعمال وزارة المالية الجمارك في الصحائف ١٠٢ : ١٠٧ وفيما على تعليق وزارة الجمارك على مينا تضمنه التقرير بصدد اعماله :

اولاً : ١٠ : ورد في الصحائف ١٠٢ - ١٠٤ يتعلق بخلاف في الرأي بين ديوان المحاسبة ودائرة الجمارك وقد فصل فيه مجلس الوزراء العالي بمقتضى الصلاحية المخولة اليه في المادة ٢٢ من قانون ديوان المحاسبة رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ وايد وجهة نظر الجمارك بشأن الاجراء المختلف عليه .

ثانياً : ما ورد في الصفحتين ١٠٤ - ١٠٥ يتعلق بخلاف في الرأي بين الجمارك وديوان المحاسبة وقد ايد فيه مجلس الوزراء العالي وجهة نظر الديوان وعندما احيات القضية الى الحاكم ايد القضاء رأي وزارة الجمارك بقرار قطعي بداية واستئنافاً .

ثالثاً : ما ورد في الصفحتين ١٠٦ - ١٠٧ يتعلق بخلاف في الرأي بين ديوان المحاسبة والجمارك وقد فصل فيه مجلس الوزراء العالي مؤيداً وجهة نظر الجمارك .

رابعاً : ما ورد في الصحيفة ١٤٦ من أن ديوان المحاسبة وجه الى وزارة المالية - الجمارك ٧٢٦ استيضاحاً خلال السنة ، فاذا اخذنا بعين الاعتبار عدد مختلف انواع المعاملات والبيانات التي انجزتها دوائر الجمارك خلال السنة التي كان مجموعها في حدود ١٥٠.٠٠٠ (مائة وخمسين الف) معاملة تبين ان الاخطاء ضئيلة وان النية سليمة وستتبع وزارة المالية - الجمارك السرعة التي تتم بها اجراءات الجمرتك من جهة والرد على الاستيضاحات من جهة اخرى .

هذا ما اردت ان اوردته وارجو من المجلس الكريم ان يوافق معي على ان بإمكان اي نائب كريم او أي لجنة تنيق من هذا المجلس الموقر قبل أن تبتدى رأيها يكون من الأفضل ان نتباحث مع الجهات المعنية وعند الوصول الى نهاية الحديث يستطيع اللجنة ان

تضع تقريرها على ضوء ما تتوصل اليه نتيجة المباحثات والسلام عليكم .

الرئيس : هل هناك من يود الكلام ؟

(ج)

السيد الحامي نائب الكرك : معالي الرئيس ، أولاً ، اجوبة الزميل كانت بالنسبة للجنة المالية دغدغة عواطف ومعنويات على ارقام قائمة وارودة في تقرير الديوان وفي تقرير اللجنة .

ثانياً ، اللجنة المالية لم تخصص اية حكومة أو أي عهد من العهود ، ولا عينت لا نسباً ولا أياماً لا ثلاثة وثمانين يوماً ولا غيرها .

ثالثاً ، اللجنة دستورية ولا بد من وضع تقرير فهل يريد معاليه ان تقرر اللجنة تقريرها صحيفة بيضاء ؟

رجو من المجلس الكريم أن يعمل بتواصي اللجنة المالية متعاونين مع المسؤولين على تصويب الامور المالية .

والى ان يصنل مستوى مكلفنا الى مستوى الشعوب التي عناهم معاليه الاخ ابو العلاء ارجو تطبيق الانظمة المالية في بلدنا .

(د)

السيد خليفة نائب عمان ورئيس اللجنة المالية : معالي الرئيس ،

لا يسعني الا ان اشكر معالي وزير المالية الى انه حاول تماماً ان يستجيب مع ما جاء بتقرير ديوان المحاسبة وعما جاء بتقرير اللجنة المالية وهو اذا ناقش بعض القضايا في تقرير ديوان المحاسبة الا انه من حيث النتيجة اعترف بان الكمال لله وان وزارة المالية واية وزارة اخرى من جهة لكثرة المعاملات ان تصيب وان

تخطيء وهذا ايضا صحيح ولا يغير هذا البلد ان يتقدم ديوان المحاسبة في كل سنة بذكر قضايا متعددة لأن هذا الامر موجود في اي بلد ولولا فرض وجوده لما كان هناك ضرورة لديوان المحاسبة او ضرورة لحاكم فالمفروض ان الدولة وهي تعمل الاف المعاملات تخطيء وتصيب وانما العبرة في النية فالخطأ الذي لا يتبعه سوء نية هو خطأ عتمل والتذكير به انما كي لا يتكرر ثانية .

احب ان الفت نظر معالي الوزير بشكل خاص أن العبارات التي انتقدتها والواردة في تقرير اللجنة كلمة (يحزن اللجنة) او (تأسف اللجنة) فاللجنة تؤكد لمعاليه انها لم تكن تقصد الاساءة وقد تكون العبارات قد وردت وكان يجب ان تكون أكثر نسبة وانما تؤكد لمعاليه ان اسف اللجنة كليا ورد خطأ يقول الانسان : آسف لوقوع الخطأ ، لا يقصد ان يسيء اليه او الى شخص آخر .

(هـ)

الاستاذ جمو نائب عمان :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين ،

في كل سنة يناقش هذا المجلس تقرير ديوان المحاسبة وكثيراً ما يطالنا هذا التقرير عن قضايا اكل عليها الدهر وشرب لأن المسؤولين لا يستجيون لهذا الديوان واستيضاحات هذا الديوان وقد قلت في مناقشة سابقة ان ديوان المحاسبة انما انعطى له الصلاحيات الكافية ليتخذ الاجراءات الحاسمة اللازمة لايقاف كل مقصرا او متلاعب عند حذره ، الا اننا مع الاسف نقرأ هذا التقرير ونناقشه ثم نطويه فن الضروري جداً ان توضع التشريعات اللازمة لقطع

عمالية . علماً ان نسبة التحصيل في الزرقاء أكثر منها في عمان اعلم بأن التقرير صحيح ١٠٠ ٪ . هذا من سنين عديدة .

تقع اخطاء كثيرة وتلاعب باموال الدولة لعدم وجود رقابة دقيقة على بعض الاعمال الرسمية ، فمثلا الطوايع التذكارية التي طبعت في بيروت . هذه الطوايع وقع فيها تلاعب حتى وصلت رائحة التلاعب الى تجار الطوايع في سوريا وجاءت اخبار من هناك ان الطوايع كانت في اسواق سوريا قبل ان تصل الى عمان . وكان الملاحظ ان رجلاً واحداً هو الذي كان يشرف على طبع الطوايع بينما قيمة الطابع قيمة نقدية ولا يجوز ان يشرف على حرك النقود شخص واحد والكليشيات يجب ان تلتف تحت مراقبة لجنة يكون فيها ممثل لديوان المحاسبة ومعلوم ان الذي اشرف على طبع الطوايع في بيروت كان هناك وحده والحكومة لم تستجب لاستيضاحات ولا لكتابات ديوان المحاسبة حتى نفذ التلاعب وفاحت الرائحة ولان لم يتخذ اي اجراء الا ما نسمع ان هناك تحقيقاً في قصة الطوايع اما الاجراءات فيعلم الله متى تتم .

دولة رئيس الوزراء ووزير المالية : لا تمت . الاستاذ جمو نائب عمان : هناك اختلاسات كثيرة مع الاسف الاختلاس ليس في حدود الدينار والدينارين والثلاثة انما في حدود المئات والآلاف ، الصحيح ان اي مواطن يريد ان يخرج من هذا البلد يجب عليه ان يحصل على تصريح مسبق حتى يتمكن من مغادرة البلد فانا اصعب كيف يستطيع هذا الموظف الذي ادخل في ذمته عشرات بل مئات البنائير من الجباية . ان يضعها في محفظته وان يغادر البلد سلباً قد يكون لهذا الموظف كتيل فاماذا لا يحصل هذه الاموال من الكفيل .

الايدى المختلصة وان لا تكون هذه التشريعات كما اشتر في السابق كيبت العنكبوت يترقها الدبور وتعلق به ضفاف الحشرات ، انما يجب ان تكون تشايع مقدسة يترعها الكبير قبل الصخير ولقد تذكرت قول الشاعر العربي وانا استمع الى كلمة معالي وزير المالية وكان المواطن الاردني البسيط يردد هذا القول الذي وجه الى الحجاج بين يوسف الثقفي :

اسد على وفي الحروب نعمة . الخ . عندما يعترف معالي الوزير ، او البقايا وهي ارقام ضخمة جلها في المدن الرئيسية وعلى راسها العاصمة عمان ، كان المواطن البسيط المكلف يردد هذا القول عندما يسمع معالي الوزير يقول : بان اصحاب المعالي حاليين كانوا ام سابقين واصحاب السعادة والعطوة الاعيان والنواب واصحاب الوجاهة التجارهم الذين يتمتعون عن دفع ما يترتب عليهم من اموال لخزينة الدولة ، والواقع ان هذا التصريح جميل من معالي الوزير واجمل من ان يتجرأ معالي الوزير ويقدم لهذا المجلس خلال شهرين ، تعطى خلالها فرصة لمن عليه بقايا ان يسد ما على ذمته للامه .

وزير المالية : عند عيتيك يا استاذ .

الاستاذ جمو نائب عمان : وبعد هذا يقدم لهذا المجلس جدولاً باسماء اصحاب المعالي والصفحة والعطوفه والسعادة مقابل كل اسم الرقم المترتب عليه وهو يتمتع عن ادائه .

وزير المالية : شهر واحد . يكفي يا استاذ .

السيد خليفة نائب عمان ربما كان هذا مبلغ فيه ربما كان على كل واحد مائة دينار فقط .

الاستاذ جمو نائب عمان : لا اذا سمحت يا اخ خليفة ، انا اعرف لما ارى ان نسبة التحصيل في عمان أقل من نسبة التحصيل في الزرقاء ، عمان هي القل التجاري والمالي في المملكة والزرقاء مدينة

سيارات الدولة : دائماً يتغنى المجلس بالتعرض لهذه السيارات ومع الأسف لم تأت حكومة اتخذت اجراءاً بحق من يسوء استعمال سيارات الدولة .

انا اتكلم عن اشياء اراها بعيني ، سيارة لاندروفر ، طبعاً هذه السيارة لا تمشى بالعشرين ليراً الا ثمانين كيلو متراً ، سيارة لاندروفر كل يوم تحمل طفلاً واحداً من مدينة الزرقاء الى جبل اثوبيد في عمان لتوصله الى المدرسة ثم تأتبه مساماً وتعيده الى الزرقاء ، هذا مثال ، ولا تزال هذه السيارة تنقل ذهاباً واياباً طفلاً واحداً

السيد خليفة نائب عمان : سيارة من هذه يا استاذ ؟

دولة رئيس الوزراء ووزير العدلية : اطلب الشرطة العسكرية .

الاستاذ جمو نائب عمان : اعتقد هذا من وظيفة بطرس ، بطرس قائد الشرطة العسكرية ، وهذه وظيفته وليس وظيفتي فارجو من الحكومة الموقرة ونحن احيج ما نكون الى فلس واحد ان تمنع من الوزراء ونازل لانه في تقرير ديوان المحاسبة ان احد اصحاب المال استعمل سيارتين بدلا من سيارة واحدة واخر الامر اوقفت الاستيضاحات ولم يحصل فلس واحد من صاحب المال مع الأسف يجب ان تمنع استعمال سيارات الدولة للأغراض الخصوصية لان هذا من الامالة واي واحد منا اذا قيل له حاشي بحضر وجهه ، الملاحظ في التعيينات ان الترفيع يأتي فور ما ليكيا بدون التقيد بشاي نظام وخاصة عندنا يكون الترفيع للأولاد ، فعلى رئيس سلطة القضاة ، ولم اعني ان يمنع كلامي ، بل رفع اليد عن فاسخة الى سكرتيرة فيرفع راتبها من ثلاثين الى اربعين ديناراً

ونحن عاجزون ان نجد عملاً لمواطن مسؤول عن عائلة مكونة من ثمانية افراد وظيفة سبعة دنائير كان بإمكاننا بالاربعين ديناراً ان نوظف اربعة شباب يحملون شهادة التوجيهي فيا ترى هذه الآسة ملاك نزل من السماء ام تتمتع بمؤهلات لا يتمتع بها شبابنا الذين تخرجوا في مدارسنا ؟

هناك سلفات ، دائماً نقول بان سفراتنا ومظليتنا في الخارج هم مرآة البلد وهم الذين يعطون الصورة الحقيقية عن هذا البلد وشعب هذا البلد وحكومة هذا البلد ، كنا في السابق نقرأ في هذا التقرير ان سعادة السفير فلان اختلس كذا وكذا ومعالى السفير فلان اختلس كذا وكذا ثم ذهبت ذابت هذه الاختلاسات وانا متأكد بان ٥٪ من هذه الاختلاسات لم تسترد ، فهنا الآن طريقة جديدة هي طريقة السلفات سفير واحد يستلف خمسة الاف وخمسمائة واربعة واربعين ديناراً وسبعمائة وتسعة وعشرين فلساً ولم يسترد منه الا ١٢ فلس واحد فيبلغ مجموع السلفات تسعة عشر الف دينار تقريباً هؤلاء من السلك الخارجي ومسؤول عنهم معالي قلزي طوقان .

وزير الخارجية : انا حاضر لاجاونك .

الاستاذ جمو نائب عمان : هناك ، انا متأكد من ناحية المخالفات ان ديوان المحاسبة لم يورد اكثر من ١٠٪ لان هناك مخالفات في التعيين وفي الصرف وفي التقلات اخرها بالارقانم ولكن لم اجدها في تقرير ديوان المحاسبة .

وهناك موضوع لا احيد عن انارته حتى اجمع اجواباً من الحكومة الى حكومتنا هو لبي الرئاسة القديم ، هذا المبني كانت وزارة التربية والتعليم تشغله وتوفر على الوزارة بحجرة الاف دينار سنوياً ، الخريجات الوزان قديماً قاضطرت ان يساجرن الى حدوث هذا المبلغ

ثانياً ، ان السجلات المسجلة ناقصة منذ سنة ١٩٥٣ وقد جاء في البيان ان بعضها وضع ولهذا كان على اللجنة تشدد في اهمية هذا الموضوع وان تستعمل عبارة (يوسف) ليس لانها تأسف لتقصير هذا الشخص او ذاك ولكن تأسف لوضع ساد في الوزارة منذ سنة ١٩٥٣ .

النقطة الثالثة ، ان تقرير ديوان المحاسبة كما فهمت يشمل اقل من ١٠٪ من المعاملات فتدما نقول ان هناك ١٥٠/٠٠٠ معاملة و ٤٥٠ استيضاح يكون ذلك شيء لا يعطي الصورة الحقيقية للواقع بل ينبغي ان نقول ٤٥٠ استيضاحاً من اصل ١٠٪ من مجموع الاستيضاحات .

اعتقد ان ما استمعناه باله ستسوى الامور اني وردت في تقرير اللجنة تكون قد اتفقت مع ما ورد في البيان الذي استمعنا اليه .

(ز)

السيد الجمهوري نائب الخليل

معالي الرئيس :

حضرات النواب المحترمين

في كل عام يتقدم لنا ديوان المحاسبة بتقريره السنوي لدراسته ونقده والتعليق على ما يبي به من كشف وتدقيق ومخالفات مالية واختلاسات ونقد ، وكاهي العادة يناقش مجلس النواب هذا التقرير ويعلق عليه ويقترح مشاريع ويقترح سن قوانين ويقترح انشاء مجالس تأديبية ويقترح تحويل صلاحية كامالة وسلطة اوسع لديوان المحاسبة من جهة ومن جهة اخرى تعد الحكومة بتنفيذ هذه المقترحات والمراجحة الى حين العمل بحفاظة على اموال الدولة .

ولكن مع شديد الأسف كلما جاء تقرير من ديوان المحاسبة خطي بما فيه من المخالفات والاختلاسات

في اماكن متفرقة في جبل عمان ، والانكى من هذا ان يهدم هذا المبني وان يتقلب الى مزبلة وموقف سيارات الافندية ، لماذا هدم ؟ من الذي هدمه ؟ واين ذهبت الاموال ؟ فهل طريقتنا تبقى قائمة على ان الذي يسرق ويخالف اذا طلعت شمس وغربت نسي مخالفته وتركه ثم نرفعه ؟ وياي بعد هذا مباشرة تقرير الديوان تعرض لبعض التعيينات والتصنيف في وزارة التربية والتعليم ولكن الديوان لم يتعرض للبنك المركزي ومحافظ البنك الذي عين خلافا للمادة ١٣ - من قانون البنك المركزي ، وهذا ما اقول : لماذا تطبق القانون على الضعيف ويصبح القانون مطاطاً بالنسبة للقوي وهذا مبدأ خطير ارجو من الحكومة الرشيدة ان تعالج هذه الامور على مبدأ قول الرسول عليه الصلاة والسلام (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)

والسلام عليكم ورحمة الله .

دولة رئيس الوزراء ووزير العدلية : اعتقد ان الاستاذ جمو كفى ووفى .

(و)

الحاج الدجالي نائب القدس : لي تعليق بسيط على الكلمات القوية التي تفضل بها فضيلة الاستاذ جمو احب ان اوضحها وهي تعليقاً على البيان الذي استمعتم اليه من معالي وزير المالية .

الاولى ان تقرير ديوان المحاسبة سلم الى هذا المجلس في نفس الوقت السلي سلم فيه الى الحكومة وكان بإمكان اية وزارة ان تضع رداً على ما تراه مناسباً لواقع او ما يجري في وزارتها وان تسلم ذلك الى اللجنة المالية ولو لم تدرس اللجنة المالية ذلك التقرير كسفر وكوضوح لانهم هذا اللقاء اليوم لدراسته وانما كانت اللجنة ستقدم صفحة يضاء الى هذا المجلس .

وكشفها من جهة ، وتهاون الحكومة وعدم اتخاذها الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على اموال الدولة من جهة اخرى على التقرير الذي سبقه . فنجد ان الاموال التي تختلس تزداد ، والتفنن في اساليب الاختلاس والمخالفات تتفنن اكثر فاكثر والتسويات التي يتقدم بها اصحاب المخالفات والاختلاسات لتعذر من اكبر المهازل والمواقفة على هذه التسويات لمهزلة اكبر .

والتقرير الذي تقدم به ديوان المحاسبة هذا العام وهو التقرير الثالث عشر مليء بالاختلاسات والمخالفات المالية من قبل الموظفين والمسؤولين ، وبما يجز في النفس اكثر ان الحكومة تطارد وتشد على صغار المختلسين والمخالفين ، وتتهاون ولا تتخذ الاجراءات الحازمة الرادعة مع بعض الموظفين الآخرين والمجال اضيق من ان نعدد ونقد جميع ما ورد في هذا التقرير ولكن اليكم بعض الامثلة المتنوعة .

١ - جاء في صفحة ١٦ من التقرير المذكور ، اختلاس قام به عاسب طبابة مركز عمان والبالغ ١٣٠٠ دينار و ٤٢٥ فلساً ، ومع الاسف الشديد فقد وافقت الحكومة على التسوية التي قام بها المذكور ومقدارها دينار واحد في الشهر اي ان المبلغ يسدد بعد مائة وثمانين سنة . لماذا هذا التهاون في مثل هذه التسوية والتي لا تساوي الفائدة القانونية في الرجوع على مثل هذا المبلغ ولماذا لا تطبق الاجراءات القانونية التي تطبق عادة في مثل هذه الحالات بالنسبة للكفيل .

٢ - جاء كذلك في صفحة ٥٩ من التقرير ان ديوان المحاسبة كشف عن وجود سلف فردية لموظفي وزارة الخارجية من ٩٩٢/٨/٣١ لغاية ٩٦٤/٨/٣١ لم تسدد حتى الان وقد بلغ مجموع هذه السلف التي لم تسدد حتى اليوم ما يقدره (١٥٧٢١) دينار ٥٤٠ فلساً مع العلم بان هذه السلف يجب ان تسدد قبل انتهاء السنة المالية التي صرفت بها بل على العكس ، فقد

استطاع معالي وزير الخارجية ان يحصل باسمه من الحكومة على سلفة قيمتها عشرة آلاف دينار لتسديد الديون الشخصية المترتبة على موظفي السلك الخارجي الحاليين والسابقين على ان تسدد هذه السلف من رواتبهم او من اية استحقاقات اخرى لهم ، هذا بالرغم من استياء ومعارضة ديوان المحاسبة لهذا العمل .

ان اعطاء مثل هذه السلف لبادرة خطيرة كما جاء في التقرير وتشجع موظفي الدولة في الداخل والخارج على الاستنادة وعدم الوفاء بمادامت الحكومة تقوم بتسديد ديونهم وبهذه السهولة .

٣ - اعتقد ان الاختلاسات والمخالفات تكاد تكون موجودة في معظم الوزارات والسدائر والمؤسسات الحكومية ولكني لا اجد حزم وشدة وردع في العقوبات والاجراءات التي تتخذ بحق المختلسين والمخالفين مما يجعلهم عبرة لغيرهم وبما يحفظ اموال الدولة .

اذا كنا ايها الاخوة نريد المحافظة على اموال الدولة فيجب علينا ان نقب موقفاً وحازماً وجريئاً تجاه الحكومة بحيث تأخذ على عاتقها تنفيذ ما يلي فوراً دونما ماطلة او ابطاء او تهاون .

(١) إلغاء القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٥٩ .
(٢) اقرار مشروع قانون ضيافة اموال الدولة .
(٣) احداث مجلس تأديبي لحاكمة الموظفين والمسؤولين عن المخالفات والاختلاسات المالية .

(٤) احداث وظيفة مستشار قانوني في ملاك ديوان المحاسبة .
وانني ارى انه اذا لم يدعم ديوان المحاسبة ولم تنفذ توصياته فلا ضرورة لوجود مثل هذا الديوان بشكله الحزلي .
(ج) السيد حداد نائب ايد : معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين ، رغم اني اؤيد قرار اللجنة المالية

فيما ذهبت اليه في مناقشة تقرير ديوان المحاسبة الا انه لي وجهة نظر في الموضوع .

استجابة لحكم المادة الثانية عشرة من قانون ديوان المحاسبة رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ قدم الديوان تقريره السنوي الثالث عشر الى هذا المجلس الكريم لمناقشته ، هذا وبعد اطلاعي على فصول وابواب التقرير الذي هو مدار البحث والمناقشة الان لاحظت انه لا يختلف عن تقريرين سابقين اشتركت في مناقشتهما من حيث تدقيق السجلات المالية لدوائر الحكومة وملاحظة المعايين باموال الدولة حتى تبقى الخزنة المالية في منأى عن العبث والاستهتار وفي حوز مصون عمن ضعف العقول ومريض الانفس .

اما التقارير العشرة السابقة التي اطاعت على معظمها بقصد الرجوع الى الماضي ومواكبة اعمال الديوان لربط حصيلة الماضي بالحاضر . ان الدرس لهذه السلسلة من التقارير يخرج بنتيجة جوهرية واحدة وهي ان ديوان المحاسبة منذ اليوم الذي تأسس فيمضي العام الذي نحن فيه ومنذ صدور التقرير الاول حتى صدور التقرير الثالث عشر الذي هو في متناول اليد يرى الدارس الفاحص المذق ان الديوان قد قدم خدمة مشكورة وعملا وجهدا ملموسا يسجله الطيبون من الناس بالعرفان والشكران . . . واي جهد اهم واعظم من جهد الحفاظ على بيت مال الامة في مختلف اجهزة الدولة ومراقبتها الحيوية .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين : لا ادري اي موضوع خاص اسوقه في مناقشة تقرير تساوى فيه الخالص والعام . هل اتناول بشكل فردي ما تضمنته الفصل الثاني من التقرير عن السرقات والاختلاسات ومزكيتها ام عن اساءة استعمال السيارات الحكومية وكذلك هل اشير الى العدد الكبير

من الموظفين الذين صرفت لهم سلفات نفقات مؤقتة وبقي منها الاكوف من الدنانير لم تسدد الى الان . ام هل اکتفي بالاشارة الى سلفات السيارات المروقة وهي مجموعها تشكل الالاف من الدنانير ايضا صرفت من خزنة الدولة ولحد الان لم تسدد . ويل للنفوس المريضة من هذا القوم . ان قرشنا في الاردن ايها الاخوة كنزس الوقف لا يمكن ان يمر به على صاحبه ولو حيناً بعد حين . كم نعب في تسديد ميزانيتنا باحثين عن المال اللازم لسد العجز وكما يتحمل مليكنا المفدى الاسفار والمشاق في تسدين ذلك ليؤمن لنا العيش الرغيد والمستقبل الارغد .

لا ادري لماذا اعطت الحكومات هذه السلفة بقصد اقتناء سيارة لموظف لا يستطيع دفع ما يترتب عليه . . . لا ادري لماذا يقتنها وهي عبء ثقل عليه هل ينجل من الركوب في الانويس او السرفيس . . اذا كان كذلك لماذا لا يشر ويحس بدفع ما هو بدهته لخزينة الدولة .

معالي الرئيس ، حضرات النواب الاكرام هنالك مواضيع كثيرة تستدعي المناقشة ولكنني واختصاراً للمحديث فاني اجمل رأيي بما يلي : -

١ - القاء اقصى العقوبات على كل مخالف لائحة الحكومة المالية .

٢ - التجاوب التام مع ديوان المحاسبة ومنحه كامل الصلاحيات التي تمنح لاروق دواوين المحاسبة في العالم .

٣ - منح رئيس ديوان المحاسبة الحصانة التامة حتى يستطيع ان يقوم بواجبه على الوجه الاكمل .

٤ - تنفيذ رغبة رئيس الديوان بكل ما من شأنه يعود على طبيعة عمله بالدعم ليكون الاداة

هكذا من الاصل

المنفذ وذلك للحفاظ على خزينة الدولة .
واعتقد يا حضرات الزملاء الاكرام ان ما تفضل به
الزملاء من النواب بالنسبة لمناقشة تقرير ديوان المحاسبة
وما كتبه ايضا اللجنة المالية وما قرىء على مسامعكم
وما اجاب عليه معالي وزير المالية فيه الكفاية وفيه
المناقشة التامة وارجو ان يناصرني الاخوان باعتبار ان
كلمتي هي الكلمة النهائية والسلام عليكم .

(ط)

السيد رباح : نائب جين

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء
لقد سبق وناقض اعضاء هذا المجلس تقرير
ديوان المحاسبة الثاني عشر للعام الماضي وارى ان
مناقشة تقرير ديوان المحاسبة للعام الحالي لا تختلف عن
سابقته بالنسبة للمخالفات الواردة في التقريرين
للدويان .

وكل ما اريد تلخيصه في هذا الموضوع والفت
نظر الحكومة الموقرة اليه او اية حكومة ، هو ،
مادمتنا في هذا البلد نسير باعمالنا كلها بقوانين وانظمة
فالمفروض والحالة هذه ان نحافظ على هذه النظم
وتلك القوانين .

وكل ما اطلبه من الحكومة الموقرة ان تعمل
جاهدة وبشكل حاسم اتخاذ الاجراءات الكفيلة
لتلافي كل مخالفة تحدث فتكون بذلك ضمن المحافظة
التامة على اموال الدولة من جهة ونكون ايضا حرصنا
على سلامة الانظمة والقوانين السائدة من العيث واملنا
كبير بالحكومة وهي لاشك حريصة كحرصنا
لتلافي كل المخالفات .

(ي)

السيد القاضي نائب عجلون : معالي رئيس
حضرات النواب المحترمين

تقرير ديوان المحاسبة يتضمن عادة المخالفات
المالية التي ترتكبها الجهات الادارية ، طبيعي لما لهذا
المجلس من حق في مناقشة هذا التقرير وتأييد الديوان
فيما هو صحيح له ايضا ان يرى فيما اذا كان هذا
التقرير مستوفيا لكافة ما تتطلبه المصلحة العامة .

لاشك ان الديوان يبذل جهوداً مشكورة في
اجراء المراقبة لكن الذي اراه من وجهه اخرى اولا
ان تقرير الديوان لم يشر الى كافة الاختلاسات ولم
يشر الى قضية الطوابيع مثلاً ، ثم هناك ارى ان
الديوان ايضا قد قام بتدقيق عملية في اريد والمختلس
رئيس كتاب اسمه محمد نجيب مضى على تاريخ
اختلاساته اكثر من خمس سنوات فلا ادري هل
يجوز لنا ايضا ان نبني نشكر الديوان فقط ونقول له
بارك الله فيك ، حتى اكتشف هذا من قبيل الصدفة
من قبل احد الضحايا .

بنفس الوقت الذي تؤيد فيه طلبات الديوان
نطالب الديوان ايضا ان يرتب مسؤوليات على
موظفيه الذين يقصرون في التدقيق فكيف يصبح
لموظف يظل يختلس ويختلس ويختلس خمس سنوات
متوالية حتى يكتشف صدقة الامل ببطوفة رئيس
الديوان الذي لاشك باخلاصه وقدرته ان يشدد
من وطأته على الموظفين الذين يذهبون الى المقاطعات
بحيث لا يحاملون في التدقيق اطلاقاً لان يعرف ان
موظفيه يحاملون في التدقيق وربما ايضا يساعد على
بقاء هذه الاختلاسات دون اكتشاف ان الموظفين
يدققون القضايا المالية بنسب مئوية ومع العلم ان
قضايا المحاكم في كل قضية سواء كانت جزائية او
حقوقية في مسائل مالية فبرأيي ان الديوان من
الواجب ان يدقق جميع القضايا ١٠٠٪ هذا ما
رأيت في هذا المجال ولهذا فاني بنفس الوقت الذي

الكريم عملاً بالفقرة (١) من المادة (١١٩) من
الدستور . وهي ترغب بادء ذي بدء ان تسجل
شكرها لاعضاء تلك اللجنة الموقرة على دراستها
المادة البناءة .

ويسر الحكومة كذلك ان تلاحظ بوجهه
خاص ان اللجنة الموقرة بتتبع دراستها لطلب
الديوان بالغاء القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٦ بحجة
مخالفته لاحكام الدستور لم تر ضرورة لتوصية
مجلسكم الكريم بذلك لان تقدير مخالفة القانون المشار
اليه لاحكام الدستور يحتاج كما قالت الى دراسة
قانونية يعهد بها الى اللجنة المختصة بموجب احكام
الدستور .

كما يسر الحكومة ان تلاحظ ايضا بان اللجنة
لم توافق على ما ورد في التقرير من حيث ان ديوان
المحاسبة يصبح على حد التعبير السواردي في تقريره
« مسلوب الصلاحيات هزيل البناء » في حالة عدم
اقرار المشروعين المتعلقين بانشاء مجلس تأديبي
خاص وقانون صيانة اموال الدولة وهما المشروعان
الذان كان رئيس الديوان قد اقترحهما .

وبهذه المناسبة ترحب الحكومة ان تعيد الى
الاذهان بان هذه المسائل الثلاث التي يعود رئيس
ديوان المحاسبة لاثارتها من جديد في تقريره الاخير
كان قد جرى بحثها بكل عنايه واسهاب امام مجلسكم
الكريم في دورته المنعقدة بسنة ٦٠-٦١ عندما اتبع
للحكومة ان تيسر للمجلس الكريم بالتفصيل
الاسباب الجوهرية التي حملتها على عدم تبني
المشاريع المشار اليها .

وبالرجوع للمناقشات ومحاضر الجلسات التي
جرت آنذاك بين بان مجلسكم الكريم لم يسأخذ
بمقترحات رئيس الديوان بل استبعدا لانه وجدها

اؤيد فيه طلبات الديوان فاني ايضا اطالب الديوان
بأن يكون اشد واكثر دقة وحرصاً في اعماله
في المستقبل .

الرئيس : معالي وزير الخارجية يريد ان
يرد على الاستاذ جمو ، تفضل .

...
وزير الخارجية : لي ملاحظة اولا على الاستاذ
جمو حين بدأ بعبارة الغزل للانس ، وقال انها
من الملائكة وهو يعلم ان لا اثاث بين الملائكة .

(ضحك)

ثانياً ، نحن نرحب بكل ملاحظات الديوان
واعلم اننا استفدنا جداً من الديوان وقد بدأنا نعمل
وزارة الخارجية على تلافي الاغلاط انما بعض السلفات
في التي اشير اليها في تقرير الديوان ليست سلفات
قرضه انما هي من اجل الاثاث او من اجل الانبيات
نتنظر المستندات لتأتي ونخفف عن هذه السلفات .

الاستاذ جمو نائب عمان : كم سنة ؟
وزير الخارجية : لا ادري ، انا جديسد في
الوزارة .

(ضحك)

وفي اعتقادي ان عطوفة رئيس الديوان في
العام القادم سيدكر شكرًا لوزارة الخارجية على
الخطوات التي تخطوها الآن .

الاستاذ جمو نائب عمان : معالي الرئيس
اذا سمحت انا لما قلت لانس ملاك ...

وزير الخارجية : انا تسامت فقط ...

— ك —

دولة رئيس الوزراء ووزير العدل

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

اطلعت الحكومة على قرار اللجنة المالية رقم

(٥) بحول تقرير ديوان المحاسبة المقدم لمجلسكم

هكذا منذ ان دخل

لا تتسجم مع روح الدستور أو أحكام القانون أو أصول الحكم.

وتفصيل الخبر أن القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٥٩ الذي مازال الديوان ياح يطلب الغائه كان قد وضع في الأصل كقانون مؤقت في أواسط سنة ١٩٥٩ وقد أقره مجلس الأمة بعد بيانات وإيضاحات ومناقشات طويلة جرت أمامه. وقد أثرت مسألة الغائه للمرة الثانية في سنة ١٩٦١ وبعد المناقشة والاختلاف والرديف إمام مجلسكم الكريم بيانا فندت الادعاءات التي أثارها رئيس الديوان بشأنه وكانت النتيجة أن قرر مجلسكم الكريم رد ذلك الطلب وأوصى في جلسته المنعقدة بتاريخ ٩٦١/١/٣١ بما يلي :-

أ - تعديل المادة ١٦ من قانون ديوان المحاسبة بالشكل الآتي على جميع المسؤولين الذين يوجه إليهم الديوان استيضاحا أو ملاحظة أن يجيبوا عليها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما إذا كان مركز عملهم في المملكة الأردنية الهاشمية ولا تتجاوز الشهرين إذا كان مركز عملهم خارج المملكة الأردنية الهاشمية.

ب - إضافة مادة تحت رقم (٢٥) مكررة إلى القانون المذكور بالنص التالي على وزارة المالية أن تقدم للديوان المحاسبة بحسابها الختامي الذي يبدأ في أول نيسان وينتهي في ٣١ آذار من كل سنة مالية وخلال السنة أشهر التي تليها حتى يتمكن الديوان من تدقيقه وعرضه على المجلس قبل انتهاء السنة المالية التالية.

وقد تقدمت الحكومة إلى مجلسكم الكريم بهذه التعديلات التي أقرها مجلس الأمة وأقرت بالإرادة الملكية السامية. هذا بالإضافة إلى الصلاحيات الممنوحة إلى ديوان المحاسبة بموجب القانون المعمول به حاليا.

مع العلم أن مجلس الوزراء قد اتخذ قرارا إجاز به أن يتولى ديوان المحاسبة التدقيق المسبق ويعني هذا أنه لا يجوز صرف أي مبلغ من أموال الدولة إلا بعد موافقة الديوان.

وتمتد الحكومة أن الديوان بذلك يملك من الصلاحيات ما يمكنه من القيام بالمهمة الموكولة إليه على خير وجه وأقوم سبيل.

ومن هذا يتضح لمجلسكم الكريم أن النصوص الدستورية والقانونية جميعها تظهر بما لا يترك مجالا للشك والاجتهاد بأن ديوان المحاسبة لا يخرج عن كونه جهازا من أجهزة الحكم في الدولة وأداة لتنفيذ الغايات المعنية في القانون والتي وجد الديوان من أجلها.

كذلك فإن مسألة أحداث مجلس تأديبي خاص للمخالفات المالية فأنها ترجع لسنة ١٩٥٧ وقد أوضحت الحكومة ببيان مفصل التي أمام مجلسكم الكريم بأوائل سنة ٩٦١ بشأن في القوانين والأنظمة المعمول بها ما يفي بالغاية التي يهدف إليها الديوان بمشروعه إذ أننا لم نجد فيه أية مخالفة لا تتمكن السلطات المختصة من معالجتها بصورة وافية فعالة بمقتضى القوانين والأنظمة المرحية.

ولا بد لي هنا من أن أضيف بأن المادة (٤٥) من الدستور أنطقت بمجلس الوزراء مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ما قد عهد أو يعهد به من تلك الشؤون بموجب الدستور أو أي تشريع آخر إلى أي شخص أو هيئة أخرى.

وجاءت المادة (١١٩) من الدستور فنصت على تشكيل ديوان محاسبة بقانون مراقبة إيراد الدولة ونفقاتها وطرق صرفها وفرضت على الديوان المذكور أن يقدم لمجلس النواب تقريرا عاما يتضمن

آراءه وملاحظاته وبيان المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها وذلك في بدء كل دورة عادية أو كلما طلب مجلس النواب منه ذلك. كما أوجبت أن ينص في القانون على حصانة رئيس الديوان.

وقد وضع تنفيذا لنص الدستور قانون خاص بالديوان هو القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢، حددت فيه حقوقه واجباته وصلاحياته ونص المادة (٢١) منه أنه إذا وقع خلاف في الرأي بين الديوان وأحدى الوزارات أو الدوائر يعرض موضوع الخلاف على مجلس الوزراء للفصل فيه وعلى رئيس الديوان أن يضمن تقريره إلى مجلس النواب المسائل التي وقع الخلاف حولها. وهنا تقتضي الامانة لأحكام القانون بأن ما جاء في آخر الفقرة (٥) من توصي اللجنة يتعارض مع هذا النص الصريح.

أن هذه النصوص الدستورية والقانونية جميعها تظهر بجلاء لا يترك مجالا للشك أو الاجتهاد بأن ديوان المحاسبة لا يخرج عن كونه جهازا من أجهزة الحكم وأداة لتنفيذ الغايات المعنية المحدودة التي أوجد من أجلها.

إلا أن الحكومة تلاحظ على الرغم من ذلك كله أنه في كل مرة يتقدم بها رئيس ديوان المحاسبة إلى مجلسكم الكريم بتقريره السنوي نجده يتعدى حدوده المرسومه بالقانون ويورد فيه من الطلبات ما يتعدى نطاق الصلاحيات الممنوحة له فيه وكأنه يريد أن يجعل من الديوان سلطة رابعة في الدولة تضاف إلى السلطات الثلاث التي عينها الدستور وحددها، حتى أنه جاء في هذه السنة يطعن في صحة مادة من مواد القانون الذي يمارس صلاحياته بموجبه ويطلب الغاءها مع أن ذلك ليس من حقه إذ أن حق اقتراح ووضع مشاريع القوانين وسنها هو من اختصاص السلطين التشريعية والتنفيذية كما نصت

المواد (٩١) و (٩٤) و (٩٥) من الدستور، إذ أن واجبه يقتصر على التدقيق في الحسابات وفاقا للقوانين والأنظمة حسبما جاء في المادة (٨) من قانونه التي حددت مسؤولياته ولم يرد فيها أن من ضمنها إعادة النظر في تلك القوانين والأنظمة.

لجميع هذه الأسباب تمنى الحكومة لو أن رئيس ديوان المحاسبة يقصر جهده وحمه على ما أنيط به من الصلاحيات والواجبات بمقتضى القوانين والأنظمة المعمول بها شأنه في ذلك شأن غيره من موظفي الدولة وأجهزتها إذ أننا نعيش في عصر من التخصص يقتضي تقسيم الأعمال وتوزيع المسؤوليات بحيث لا يستطيع أحد منا أن يقوم بالواجبات المناطة به على خير وجه إلا إذا نضغ أواجباته وترك لغيره من الأشخاص والهيئات القيام بواجباتهم.

وأخيرا فإن الحكومة إذ تؤكد شكرها لمجلسكم الكريم وتكرره اللجنة المالية تود أن تعلن بأنها ستضع يدها مع يدهم متعاونة مع ديوان المحاسبة تعاوناً شاملاً ثقة وتشجيعاً ودعمًا في ظل القانون والدستور ليسير بعمله في خدمة المصلحة العامة ومراقبة اتفاق أموال الدولة على الوجه الاكمل والحكومة أن تدخر وسعاً في التعاون لتنفيذ ما المسح إليه تقرير اللجنة المالية المستند من تقرير ديوان المحاسبة في حدود الأنظمة والقوانين.

والسلام عليكم

- تصديق -

(ل)

السيد الدلقموني نائب اربد : معالي الرئيس لم ارد في السابق ان اتكلم مع وجود ملاحظات عديدة لكن يظهر من جواب دولة الرئيس بما يتعلق

ان يتقدموا بطلب الى اللجنة القانونية ، اللجنة المنصوص عنها منفصل عن تقرير ديوان المحاسبة .

(م)

السيد العوران نائب الطفيلية : ياسيدي الموضوع القائم لا يحتاج الى هذا الاشكال وهذا الجدل لأنه موضوع دستوري وقانوني قبل كل شيء . تقدم الديوان بتقريره الى المجلس الكريم واحاله الى لجنة انبثقت عنه وهي اللجنة المالية واللجنة المالية قد تدارست هذا التقرير واعطت رأيا فيه واوصت بما اوصت وعرضت هذه التواصي على مجلسكم الكريم واقراها من حيث المبدأ . وعلى ضوء ذلك جرت المناقشة والآن يحق للمجلس اما ان يرفض ما جاء بقرار اللجنة أو يعيده أو يعدله .

السيد الدجاني نائب القدس : التقاط التي اوردها دولة الرئيس حول المادتين ٢ و ٣ من قرار اللجنة المالية نقاط مقنعة تماماً وانا شخصياً من الناس الذين اشتركوا في وضع هذا التقرير أشعر أنه باستطاعتنا ان نتجنب الموافقة أو عدم الموافقة أو تعديل هاتين المادتين وانا اقترح على المجلس الكريم ان يوافق على رفع هاتين المادتين من التقرير ويوافق بعد ذلك على التقرير بأقله .

السيد السحجات نائب الكرك : حدد دولة الرئيس الحثيات أو المخالفات الدستورية بطلب الديوان من بعض القوانين والشاريع ولم يتعرض دولته لبقية التقرير لان هذا التقرير موجود امام المجلس والمجلس له حق ان يدرسه ويقرر فيه ما يشاء ، الاشياء التي تفصل بها دولة الرئيس فيما بينها واقعية ولا يحق للديوان ان يشرح او يطلب اضياف تتعلق بالتشريع وسبق لهذا المجلس ان اعطى رأيه بالقوانين التي طلب رئيس الديوان سنها وعلى هذا اتينا الآن من جميع

بتقرير الديوان ، والديوان موضوعاً وشكلاً بأن الديوان ، قدم عن الحكومة تقريره والحكومة ردت بلسان دولة الرئيس فيبقى - حسب ما اعتقد - لهذا المجلس حق الفصل بين ما ورد في التقرير وبين ما يكلام دولة الرئيس ، اذ أنه لا يجوز لهذا المجلس - ليس دفاعاً عن شخص عطوفه رئيس الديوان ولا عن موظفيه كاشخاص - ولكن لأنه عين هذا المجلس بما يتعلق بمراقبة واردات وانفاق الدولة فاذا كان ما ورد في التقرير طلباً أو نهجاً هو مخالف كما تنفصل دولة الرئيس للقوانين والانظمة المرعية او يزيد عن حدودها فن واجب هذا المجلس ان يقول للديوان : قف ، وان كان حقاً ما يطلب الديوان فاعتقد ان ان الدولة وقد اكون غخطاً بذلك زادت رأياً على ديوان المحاسبة

الاستاذ جمو نائب عمان : معالي الرئيس بما ان طلب الزميل المحترم يتعلق في النواحي التشريعية أرى ان يحال هذا الموضوع الى اللجنة القانونية او لجنة تفسير الدستور حتى اذا ...

« ضجة »

دولة رئيس الوزراء ووزير العدلية : قبل ان يعرض هذا للتصويت لا حاجة للتصويت . . . اسمح لي . . . اول كل شيء نحن ذكرنا اموراً مرت منذ عام ١٩٦١ حتى الآن . . . امور أقرها مجلسكم الكريم سواء كان بالنسبة للقانون المؤقت الذي وضع عام ١٩٥٩ وما أشير بعد ذلك وبيناً بأن مجلسكم الكريم لم يأخذ بذلك وذكرنا بأن اللجنة المالية المحترمة كذلك لم تأخذ برأي رئيس ديوان المحاسبة ومزنا بنامور دستورية وقانونية ونحن الآن نناقش تقرير ديوان المحاسبة بالنسبة للمادة ١١٩ - من الدستور التي بينها اما اذا كان للاخوان اي شيء يمكنهم هم ان

اجتمعت بتاريخ ١٦/١١/١٩٦٤ بتعاليها القانوني وانخلت المقررات التالية التي تعرضها على مجلسكم الكريم . رجاء الموافقة عليها ، وتنوّه اللجنة بهود الديوان في وضع تقريره وتقديمه الى مجلسكم الكريم في الوقت المحدد لذلك في قانونه بما ينطوي على دقة محمودة في مراعاة احكام القانون .

وفيما يتعلق بمحتويات التقرير فان اللجنة لم ترثمة ما يبرر تكرار ما ورد فيه من طلبات او ملاحظات فهو ينقسم كما تعلمون الى خمسة فصول تتناول المواضيع التالية : -

- ١ - المقدمة والملاحظات العامة على القوانين والانظمة .
 - ٢ - السرقات والاختلاسات
 - ٣ - الملاحظات الخاصة بتطبيق النظام المالي .
 - ٤ - الملاحظات الخاصة بأعمال التدقيق في كل وزارة ودائرة .
 - ٥ - الملاحظات الخاصة بأعمال التدقيق في البلديات .
- ويلاحظ ان هذه الفصول تنضوي تحت ثلاثة مواضيع رئيسية وهي : -
- ١ - موضوع التشريع والتطبيق وتعزيز رقابة الديوان وطمأنينة موظفيه .
 - ٢ - قضايا المخالفات والتجاوز على اموال الخزينة بالسرقة او الاختلاس .
 - ٣ - القضايا المالية الخاصة بالتنظييات الحسابية ، اولا - التشريع والتطبيق وتعزيز رقابة الديوان وطمأنينة موظفيه
- ١ - فيما يتعلق بمناحي التشريع ومطالبة الديوان بالغاء القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٥٦ الذي عدلت بموجبه المادة الخامسة من قانون ديوان المحاسبة لسنة

الامور المذكورة واستمعنا الى آراء الحكومة والنواب الكرام وبقي علينا ان ننظر بقرار اللجنة المالية فنقره ما نراه ونحيله الى الحكومة ونرفض ما نراه او نقره الرئيس : في اقترح من الحاج علي الدجاني فن يوافق عليه برفع يده .

السيد القضاة نائب عجلون : انا اتني عليه الرئيس : هل يوافق المجلس على اقترح الحاج علي الدجاني بحذف الفقرتين ٢ و ٣ من القرار ؟

الجميع : موافقون

السيد الدجاني نائب القدس : كذلك اقترح حذف الفقرة الخامسة من الخلاصة لكي يتم الانسجام بعد حذف الفقرتين ٢ ، ٣ .

الرئيس : هل يوافق المجلس على اقترح الحاج علي ؟

الجميع : موافقون

الرئيس : اذن اضع الآن قرار اللجنة المالية رقم (٥) بمجموعه بالرأي بعد ان وافقتم على حذف الفقرتين ٢ ، ٣ من القرار والفقرة الخامسة من الخلاصة فهل يوافق المجلس عليه وعلى حالته للحكومة ؟

الجميع : موافقون

(وهذا هو نصه بالشكل النهائي وكما سيرسل للحكومة)

قرار رقم (٥)

تشرف اللجنة المالية بأن تعرض على مجلسكم الكريم ، خلاصة دراستها لتقرير الثالث عشر لديوان المحاسبة شاملاً اعمال الديوان خلال المدة الواقعة بين ١٠/١٠/١٩٦٣ و ١٩٦٤/٩/٣٠ ، وكانت اللجنة قد درست هذا التقرير في مزخلة من مزخلة بلجنة فرعية انبثقت عن اللجنة في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٢٨ ومزخلة الهيئة العامة للجنة . فبمقتضى

هذا هو الأصل

٩٥٢ بدعى ان هذا القانون ينتقص من حصانة رئيس الديوان خلافا لاحكام الدستور وقد سبق لمجلسكم الكريم ان وافق في العام الماضي لدى دراسته للتقرير الثاني عشر للديوان على الغاء هذه المادة. وفيما تعزم اللجنة المالية ذلك القرار الا انها لم تر ضرورة لتوصيه مجلسكم الكريم بالعودة اليه او الاصرار عليه ذلك لان تقدير مخالفة القانون المشار اليه لاحكام الدستور ، تحتاج الى دراسة قانونية يعهد بها الى اللجنة المختصة بموجب احكام الدستور لتقدير مدى مخالفة اذا وجدت ، فضلاً لهذا الاشكال الذي تكرر ذكره في التقارير الاخيرة .

٢ - لاحظت اللجنة المالية ان استيضاحات الديوان قد بلغت في عددها ٩٨٧ استيضاحا انتهى منها ٢٦٥ استيضاحا وبقي منها خلال السنة ٧١٣ استيضاحا معلقا او ما نسبته ٦٢٪ من المجموع . وهي نسبة كبيرة جدا خاصة بالنسبة لتلك الوزارات والدوائر ذات المسؤوليات المالية التي وجهت اليها اكثريه الاستيضاحات فمن مجموع ٧٧٥ استيضاحا وجهت الى وزارة المالية والدوائر التابعة لها ، ما يزال هناك ٤٩٠ استيضاحا معلقا او ما نسبته ٦٤٪ من المجموع . لقد لفتت هذه الكثرة من الاستيضاحات المعلقة نظر اللجنة المالية واثار خشيتها من ان يكون الاستمرار في اكمال هذه الاستيضاحات كلها او اى جزء منها سببا في فقدان اى حق للخزانه العامة ، او في فقدان هذا الحق بسبب مرور الزمن او بحكم الامر الواقع . وقد يكون بين هذه الاستيضاحات ما يستوجب بحثا مفصلا او غايات مطولة ، ولكن النسبة العامه تبقى على كل حال نسبة عالىة . تثير التساؤل ، وديوان المحاسبة على حق في الشكوى منها . ولقد تضمن التقرير ان ديوان المحاسبة يمكن من استدعاء (٥٠) ألف دينار تقريبا لخزانه العامة ،

وهو مبلغ كبير بالنسبة لموازنتنا ويمجد الديوان على يقظته وسهره وعلى اصراره على وجهة نظره في تلك القضايا التي تثير مثل هذه الاستدادات .

ثانياً - قضايا المخالفات والاختلاسات والسرقة لقد احزن اللجنة المالية ان ترى هذه الكثرة من المخالفات والاختلاسات والسرقات ومجرد وجودها يسيء الى سمعة اى بلد كان ، بل بلدنا السامي الى بناء اوضاعه واصلاح اموره على اساس راسخة تسودها الامانة والاخلاص ، وليس بود اللجنة المالية ان تكرر ما ورد في التقرير حول هذه الحوادث المؤسفة ، وتكرر شكرها للديوان على اكتشافها وتحمده لصراحته في ذكر الأسماء والوقائع ولا تعتبر ذلك تشهيراً بأحد وانما اجراء رادعاً ، على رئيس ديوان المحاسبة ان يعمل على نشر الوقائع بطرقها ونتائجها وعقوباتها وان يضمن التقرير خلاصة كاملة للحوادث لا مجرد نماذج منها .

وقد اشار التقرير الى مخالفات صريحة تكرر في وزارة الخارجية بالدات ويأمل وضع حد لها ذلك لان معمولي الوزارة مرة للاردن في الخارج ولا يجوز لاي منهم ان يكون سببا في تشويه جمال هذه المراتبة بأية مخالفة مالية من شأنها ان تنقص من قدره وبالتالي من قدر وطنه .

ثالثاً - القضايا المالية الخاصة بالتنظيمات الجبائية يوسف اللجنة ان ترى وزارة مسؤولة كوزارة المالية لا تستجيب لرأى مطلقا يتناول انشاء سجلات مالية مشعقة لتفصيل اذخالات مالية ، ذات اهمية حسابية كبيرة ، وتتساءل اللجنة عن السبب في عدم تنظيم هذه السجلات المشعقة للعديد من الممارسات المالية التي تتعلق بالقروض الخارجية والداخلية

كافية تشمل اخذ رأي رئيس الديوان بالموظف الذي ينقل الى دائرته او منها .

٣ - لما كان بعض موظفي الحكومة يواصلون استعمال سيارات الحكومة لاغراض خاصة خلافاً للنظم والتعليمات والأوامر فان اللجنة توصي مجلسكم الكريم بالموافقة على دعوة الحكومة لانساء استعمال السيارات الفخمة والمرئحة لعمال الدوائر والاستعاضة عنها بسيارات تكون من نوع الجيب وأيضا دعوة الحكومة لطلاء سياراتها بلون معين لكي تعرف حالا عند استعمالها في أي قصد غير رسمي . ويطلب من ديوان المحاسبة أن يشمر مجلسكم الكريم خلال العام بالحوادث التي يكتشفها عند استعمال السيارات الحكومية لمقاصد غير رسمية .

٤ - التشديد على وزارة المالية لفتح السجلات المالية المسعفة سريعا وتزويد مجلسكم الكريم بنسخ من تقاريرها السنوية .

٥ - لاحظت اللجنة أن هناك مبالغ كبيرة متحفقة منذ عدة سنوات لم تحصل بعد مع حاجة الحكومة لهذه الأموال واستطاعة المكلفين بها قهرا كالمسلفات ، والضرائب والغرامات . فيرجى بذل الجهد باتخاذ الاجراءات الفعالة لتحصيل هذه الأموال .

٦ - لاحظت اللجنة ان هناك ظاهرة تكرر في كل عام ، وهي التجاوز على المخصصات المرسودة في الموازنة ، وتعتبر هذه الظاهرة من المخالفات المالية الخطيرة التي لا يجوز أن تكرر .

٧ - لاحظت اللجنة أن حساب المياومسات للموظفين الذين يوفدون بمهمة رسمية خارج المملكة بمبالغ كل منها بصورة المادية بحيث تختلف المياومات بين حالة وأخرى حتى في البلد الواحد مع تساوي درجة الموظفين وارتفاع الأرقام الذي يقع على كامل

والأرباح والمساهمات في الشركات والمؤسسات الدولية وغيرها .

فالحكومة تقبض في الوقت الحاضر ما يقرب من مليون ونصف مليون دينار كمائدات وأرباح . وتساهم في عضوية المنظمات الدولية بما يقرب من ربع مليون دينار في السنة ولها قروض ومساهمات في الشركات تبلغ حوالي خمسة ملايين دينار ، وليس واضحا لدى اللجنة السبب الذي يحول دون تنظيم السجلات المسعفة رغم أن هذه القضية ما زالت معلقة منذ سنة ١٩٥٣ وهو نقص لا يسع اللجنة المالية الا تكرر أسفها له والتشديد على تلافيه بوجه السرعة الممكنة .

ولاحظت اللجنة أيضا أن تدقيق الخلاصات العامة للميزانية يعود الى ثلاث أو أربع سنوات وبذلك يكون الوقت قد فات على اجراء أية تعديلات في حالة لزومها ويؤمل من وزارة المالية أن تسارع في انجاز الخلاصات العامة وأن توزع نسخاً من تقريرها السنوي على مجلسكم الكريم عند توزيع تقرير ديوان المحاسبة ، لكي يتمكن المجلس من دراسة القضايا المالية التي يثيرها الديوان في ضوء ذلك التقرير .

الخلاصة

توصي اللجنة المالية مجلسكم الكريم بالموافقة على ما يلي :

١ - الموافقة على تقريرها الذي سبقت قراءته وتسجيل الشكر لرئيس الديوان وموظفيه على الجهود التي بذلوها خلال العام الذي يشمله التقرير .

٢ - لا كانت اعمال المراقبة تقتضي الجراة في حدود المنطق والمقول من الموظف المختص عند متابعة المخالفات وما إليها فان اللجنة من أجل فعالية الديوان وطمأنينة الموظفين ، توصي بوضع ضوابط